عمال ورش الفرز يصيبون حركة القطارات بالشلل التام

إضراب عمال مطاحن مصر العليا لمدة أسبوع





كلام صنايعية

وقفة إحتجاجية لرفض عودة فلول اتحاد عمال مبارك



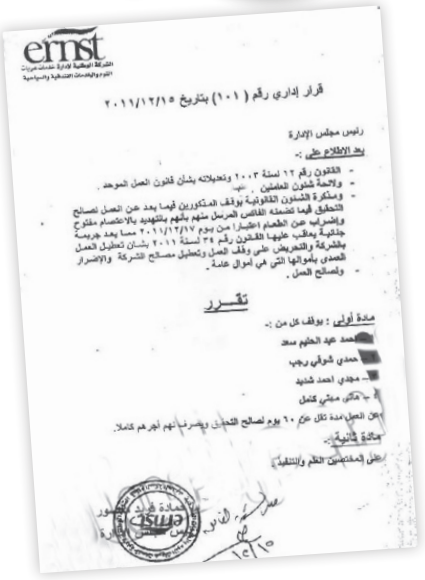




ودار الخدمات النقابية تدعو عمال مصر لإنتزاع حريتهم






ernst
قرار إدارى رقم (١٠١) بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥
رئيس مجلس الإدارة
بعد الإطلاع على :-
- القانون رقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته بشأن قانون العمل الموحد .
- واللائحة شئون العاملين .
- ومذكرة الشئون القانونية بوقف المذكورين قرينا بعد عن العمل لمصالح التحقيق فيما تضمنه القاص المرسل منهم بأنهم بالتهديد بالاعتصام مفتوح وإضراب عن الطعام اعتبارا من يوم ٢٠١١/١٢/١٧ مما يعد جريمة جنائية يعاقب عليها القانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠١١ بشأن تعطيل العمل بالشركة والتحريض على وقف العمل وتعطيل مصالح الشركة والإضرار العمدى بأموالها التى هى أموال عامة .
وقرار العمل
تقـــرر
مادة أولى : يوقف كل من :-
[redacted] أحمد عبد الحليم سعد
[redacted] حمدى شوقى رجب
[redacted] مجدى احمد شديد
[redacted] هانى مهنى كامل
عن العمل مدة كل منهم ٦٠ يوم لصالح التحقيق ويصرف لهم أجرهم كاملا .
مادة ثانية :-
على المختصين التنفيذ .

ووقف أربعة عمال فى خدمة عربات النوم لتهديدهم بالإضراب

أصدر الدكتور حمادة فريد رئيس الشركة الوطنية لإدارة خدمات عربات النوم والخدمات الفندقية والسياحية، قرارا بوقف ٤ عمال بالشركة عن العمل ٦٠ يوما تطبيقا للقانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠١١ الخاص بتجريم الاعتصامات، مع إحالتهم للتحقيق من قبل إدارة الشئون القانونية بالشركة.

وشمل القرار رقم ١٠١ الموقع من رئيس الشركة الوطنية المملوكة لهيئة السكك الحديدية، وقف كل من أحمد عبد الحليم سعد وحمدى شوقى رجب ومجدى أحمد شديد وهانى مهنى كامل، بسبب إرسالهم فاكسا بالتهديد بتنظيم اعتصام مفتوح والإضراب عن الطعام، وذلك وفقا لنص القرار.

وقال رئيس الشركة الوطنية فى القرار الصادر بتاريخ ١٥ ديسمبر الجارى، إن ما فعله العاملون يعد جريمة جنائية يعاقب عليها القانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠١١، بشأن تعطيل العمل بالشركة والتحريض على وقف العمل وتعطيل مصالح الشركة والأضرار العمدى بأموالها التى هى أموال عامة!!

وأضاف فريد إن العمال الـ٤ قاموا بالتهديد بتعطيل العمل فى ظل الظروف الصعبة التى تمر بها البلاد، رغم المزايا العديدة التى حصل عليها عمال الشركة منذ شهر إبريل الماضى، وأنهم لا يلقون أى تأييد من زملائهم العمال الحريصون على استمرار وانتظام عملية الإنتاج بالشركة.

للمطالبة بصرف حافز التميز

عمال ورش الفرز يصيبون حـ





لمدة ست ساعات متواصلة أصيبت حركة قطارات الوجهين القبلى والبحرى بالشلل التام يوم الخميس ١٥ ديسمبر بسبب اعتصام العاملين بورش الفرز بالقاهرة على القضبان، مانعين أى قطارات من الخروج من هذه الورش التى تعد هى الرئيسية على مستوى الهيئة، وتخرج منها كافة القطارات المكيفة وقطارات النوم.

درسا قاسيا أعطاه عمال ورش الفرز لإدارة الهيئة الذين اعتصموا أمام القطار الأسبانى رقم ٩٠٥، بسبب قيام الهيئة قرارا بإلغاء الحافز المسمى حافز التميز، والذى يصرف لهم على الإنتاج، وعدم صرف حافزى "المتغير والوظيفى" الخاصين بشهر نوفمبر حتى الآن.

اتهم العاملون المسئولين بالهيئة بخداعهم والتلاعب بهم، بعدما وعدوهم بعدم إلغاء أى حوافز، وكذلك الانتظام فى صرف حوافزهم، لافتين إلى أن قرار إلغاء حافز التميز أصدره المهندس حسين زكريا نائب رئيس الهيئة للموارد البشرية.

أكد العاملون أن المهندس حسين زكريا نائب رئيس الهيئة للموارد البشرية أصدر قراراً بوقف صرف هذا الحافز، لافتين إلى أنهم لا يطالبون بزيادة الحوافز، لكنهم يريدون الإبقاء على حوافزهم دون نقصان، وأن المسئولين بالهيئة أعطوهم وعوداً سابقه بعدم المساس بحوافزهم الحالية دون الالتزام بهذه الوعود.

وقفة احتجاجية للمفصولين من موظفي





نظم العشرات من موظفى مراكز المعلومات العائدين بقرار من وزير التنمية المحلية، وقفة احتجاجية صباح يوم الاثنين الماضى، أمام مقر الوزارة اعتراضا على تأخر رواتبهم، وعدم موافقة ٥ محافظات على عودة عدد منهم حتى الآن رغم موافقة وزير التنمية المحلية.

حيث قال سيد إمام، المتحدث باسم موظفى مراكز المعلومات المفصولين، أن هناك ٥ محافظات من بينهم بنى







حركة القطارات بالشلل التام







أضاف العاملون: أن الأمر لا يتوقف على وقف صرف هذا الحافز لكن يمتد إلى استمرار تأخر صرف باقي الحوافز، حيث لم يصرفوا حافزي "المتغير" و"الوظيفى" عن شهر نوفمبر الماضى حتى اليوم.

هذا وقد فض العمال اعتصامهم من على القضبان، مؤكدين إنهم فضوا اعتصامهم بناء على وعد من المهندس جمال دويدار، رئيس قطاع المسافات الطويلة بصرف حافز التميز، متعهدين بالعودة وإيقاف القطارات فى حالة عدم تنفيذ هذا الوعد، مع صرف الحوافز المتأخرة.

مراكز المعلومات

سويف، والشرقية، والمنوفية، رفضوا تسليم موظفى المعلومات أعمالهم ولم يوقعوا على أى تعاقدات حتى الآن رغم صدور قرار من المستشار محمد عطية، وزير التنمية المحلية بعودة موظفى المعلومات المفصولين بداية من الشهر الماضى، لافتا إلى أن هناك بعض المحافظات نفذت القرار وقامت بتسليم الموظفين العمل وتوقيعهم على العقود، مشيرا إلى أنه حتى من تم تسليمه العمل ما زال يواجه مشكلات عديدة منها تأخر الرواتب، ورغبة بعض المحافظين فى توزيعهم على الإدارات المحلية المختلفة.

وأضاف إمام أنه من المقرر أن يتم تشكيل وفد منهم مكون من ٥ أفراد لمقابلة المهندس محمد عبد الظاهر، الأمين العام للإدارة المحلية، لمناقشة مشاكلهم، وإصدار تعليمات للمحافظين للعمل على حل تلك المشاكل، فضلا عن صرف رواتبهم المتأخرة، مشيرا إلى أنه اتصل تليفونيا بالمستشار محمد عطية، والذى أكد له أنه سيعمل على حل مشاكلهم وأن مطالبهم مشروعة.

كان المستشار محمد عطية، قد وافق على عودة موظفى مراكز المعلومات المفصولين بداية من الشهر الماضى، وقامت عدد من المحافظات بتنفيذ القرار وتسليمهم العمل.

إضراب أكثر من 10 ألاف من موظفي إدارة الجيزة التعليمية

بعد إضرابهم عن العمل لمدة ثلاثة أيام متواصلة فض قرابة ١٠ آلاف موظف بالإدارات التعليمية بمحافظة الجيزة ومنطقة ٦ أكتوبر إضرابهم يوم الأحد الماضى، وذلك بعد بدء صرف حافز الـ٨٣,٣٪ فى جميع الإدارات التعليمية التى شاركت فى الإضراب.

وأثنى محمد الجمل، مدير الشئون القانونية بإدارة الحوامدية، على قرار الدكتور على عبد الرحمن محافظ الجيزة بالموافقة وصدق وعده للعاملين بالمحافظة، ببدء صرف حافز الإثابة.

أشار محدثنا إلى تفاصيل الأزمة التى تعود إلى قرار رئيس مجلس الوزراء السابق الدكتور عصام شرف والخاص بصرف حافز الـ٢٠٠٪ بدءا من تاريخ ١ يوليو من العام الجارى، إلا أن محافظة الجيزة قررت صرف حافز ٨٣,٥٪، على أن تصرف بدءا من بداية السنة المالية بداية يوليو.

وأوضح محمد أن محافظ الجيزة الدكتور على عبد الرحمن أصدر القرار فى ٣٠ نوفمبر الماضى على بدء الصرف وبالفعل وصلت الشيكات والمبالغ المالية للإدارات المالية وتم الصرف لبعض الإدارات دون الأخرى التى أوقفت عملية الصرف دون إبداء أى أسباب، وهو ما دفع الموظفين إلى تنظيم إضراب شامل عن المشاركة فى العمل والانتخابات، وكذلك الامتناع عن مراقبة الامتحانات فى حال استمرار الوضع كما هو الآن.

من جانب آخر كان الدكتور على عبد الرحمن، محافظ الجيزة، قد اجتمع مع وكيل وزارة التربية والتعليم نعيمة عبد الجليل ومديرى الإدارات التعليمية والمالية بالجيزة و٦ أكتوبر ووعد بحل الأزمة.

تثبيت 1900 عامل مؤقت بديوان عام وزارة التربية والتعليم

أخطرت وزارة المالية وزارة التربية والتعليم بموافقتها على تعديل الشكل التعاقدى مع ١٩٠٠ موظف يعلمون بالعقد المؤقت داخل ديوان "التعليم"، ونقلهم من الباب الرابع "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" إلى البند ٣/٢ "أجور موسمين" بالباب الأول "الأجور وتعويضات العاملين".

وأرسل ممتاز السعيد، وزير المالية، خطاباً إلى جمال العربى، وزير التربية والتعليم، لإبلاغه بموافقته على تعديل الشكل التعاقدى لـ ١٩٠٠ موظف بدايةً من ١ يناير ٢٠١٢ وحتى نهاية العام المالى الجارى ٢٠١٢/٢٠١١، بتكلفة قدرها ٤ ملايين و ٥٠٠ ألف جنيه نقلاً من الاحتياطى العام للسنة المالية الحالية.

وتابع وزير المالية "سنعمل على استقرار الوضع النفسى والوظيفى والاجتماعى لهم بناءً على طلبك فى كتابك لنا تمهيدا لاتخاذ إجراءات تثبيت هذه العمالة حال توافر أحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٣ بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة.

عمال مجلس الشعب ومعتصمى الثورة إيد واحدة

تجمهر العشرات من العاملين المؤقتين بمجلس الشعب ظهر يوم الاثنين الماضى، أمام مكتب الدكتور سامى مهران، الأمين العام للمجلس، للمطالبة بتفعيل قرار تثبيت لعاملين، ونجحت قوات الجيش فى إقناع المتظاهرين بفض تظاهرهم بعدما بدءوا فى نصب الخيام استعدادا للاعتصام، ووعدهم ببحث مطالبهم والاستجابة لها.

من جانبه استنكر أحد العاملين رفض ذكر اسمه المعاملة السيئة من إدارة المجلس للعاملين، منتقداً تعنت الإدارة فى تعيينهم مقابل تعيين أبناء العاملين، لافتا إلى تحريرهم عقود رسمية بالتثبيت بعد الثورة، قائلا: "بعضنا يحمل مؤهلات عليا ونعمل كعمال نظافة داخل المجلس".

ومن جهة أخرى قام معتصمو مجلس الوزراء من شباب الثورة بالتضامن مع العاملين وهتفوا معهم، وطالبوهم بالاعتصام مرددين هتافات "اعتصام اعتصام.. حتى يسقط النظام"، و"يسقط يسقط حكم العسكر"، و"يا أهالينا انضموا لينا".



للمطالبة بالعدالة الإجتماعية

إضراب عمال مطاحن مصر العليا لم





بعد إضرابهم عن العمل لمدة أسبوع متواصل فض العاملين بمطاحن مصر العليا إضرابهم يوم الخميس ١٥ ديسمبر عقب لقاءهم مع محافظ أسوان بمبنى مطاحن أسوان الذى وعد بالاستجابة لمطالبهم مؤكدا حرصه على متابعة هذه المطالب مع وزير التموين والتجارة الداخلية وأيضا مع المهندس أحمد الركايبى رئيس الشركة القابضة للصناعات الغذائية، واعتبار ذلك ضمن أولويات المحافظة، لافتاً إلى أن العاملين بمطاحن أسوان وكوم أمبو بدأوا فى طحن ٦٠٠ طن من القمح المغسول والمخزن بصوامع السلندرات والتى تكفى لمدة يومين قادمين فى توريد الدقيق اللازم لتوفير رغيف العيش من خلال تشغيل كافة المخابز البلدية بالمحافظة بواقع ٣٣٢ مخبزا بلديا، مشيراً إلى أن هناك مكتسبات قد تحققت للعاملين بالمطاحن منذ مارس الماضى، وهو الذى ينفى تجاهل أو تباطؤ المسئولين بالمحافظة فى مساندة هذه المطالب والتى من أهمها تثبيت العمالة المؤقتة، وصرف بدل ورادى بنسبة ١٥٪، مع عدم وضع حد أقصى للإضافى الذى كان محدداً وحسب ساعات العمل الفعلية، بجانب تحريك الحافز إلى ٤٠ يوما على أن يصرف شهرياً بدلاً من كل ثلاثة أشهر، وأيضاً رفع بدل الوجبة من ٣٠ جنيها إلى ١٧٥ جنيها شهرياً وصرف بدل تمثيل للمستوى الأول بواقع ٣٠ جنيها شهرياً، وكذا رفع طبيعة العمل من ١٠ ٪ إلى ٢٠ ٪ للعاملين بالوحدات شهرياً، مع رفع بدل الإقامة من ٢٠ ٪ إلى ٤٠٪ للمغتربين، و ٣٠ للمقيمين.

من جانبه، أشار شاذلى طاهر أحد العاملين بمطاحن كوم أمبو إلى أن أهم مطالب العاملين على مستوى القطاع هى حل مجلس الإدارة ومحاسبة المسئولين بالشركة، وخاصة أن الاعتمادات المطلوبة لهذه المطالب لا تقوم على موازنة الدولة، ولكن على فائض ربح عمولة الطحن بواقع ٦٪ بما يوازى ٣٥ مليون جنيه تصبح كافية لتلبية هذه المطالب، موضحاً أن معظم هذا الفائض يذهب لهيئة السلع الغذائية وليس للعاملين بالمطاحن، وهو الذى لا يمثل العدالة الاجتماعية فى التوزيع بما يحقق تلبية مطالبهم وفى مقدمتها زيادة بدل طبيعة العمل إلى ٧٥٪ من الراتب الأساسى الذى تخصم على أساسه التأمينات وزيادة بدل الإقامة ٥٠٪ من الراتب الأساسى، بالإضافة إلى صرف مكافأة شهر. وأكمل أنه من ضمن المطالب أيضاً زيادة حوافز الإنتاج إلى ٦٠ يوما بدلاً من

كلاكيت رابع مرة .. تظاهر عمال المرا



تظاهر العشرات من العاملين بشركة المراجل البخارية ظهر يوم الأحد الماضى أمام وزارة التخطيط لمطالبة الدكتور كمال الجنزورى، رئيس حكومة الإنقاذ ، بتنفيذ حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر فى ٢١ سبتمبر الماضى بعودة الشركة للدولة وصرف رواتب العاملين المتأخرة والتى وصلت لثلاثة شهور متتابعة.

قال عبد الغفار مغاورى مقيم دعوى استرداد الشركة، إن الجنزورى التقى وفد من العمال قبل حلف اليمين أمام المجلس العسكرى، وعرض عليه العمال ملف كامل حول الشركة منذ بداية خصصتها وحتى وضعها الحالى بالإضافة إلى صورة من الحكم الصادر بعودة الشركة، مضيفا أن رئيس الوزراء وعدهم بحل المشكلة فور تولى

ـدة أسبـوع



٤٠ يوما شهرياً، علاوة على صرف ضعف الأجر فى أيام العطلات الرسمية، وأيضاً تطبيق لائحة تنظيم العمل الموضوعة طبقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

وأضاف شاذلى طاهر أن هناك مطالب أخرى خاصة بزيادة بدل الوجبة إلى ٢٢٥ جنيهاً شهرياً، إضافة إلى ضم مدة العقد إلى مدة الخدمة التى يستوفى عليها الترقية، بجانب إقرار بدل مخاطر لعمال المطاحن بحد أدنى ١٨٠ جنيها شهرياً، وأيضاً استعجال العلاج الأسرى، مع الاهتمام برفع مستوى الخدمات المقدمة للعاملين بالمطاحن.

إضراب عمال الزيوت والصابون بقطاع سندوب

أضرب المئات من العاملين بشركة الزيوت والصابون بقطاع سندوب بمحافظة الدقهلية عن العمل يوم الخميس الماضى، احتجاجا على توقف إدارة الشركة عن صرف حافز إثابة بنسبة ٥٠٪، وكذلك نسبة الدعم المقررة من وزارة التضامن الاجتماعى مقابل رفع نسبة تعبئة طن الزيت من ٩٠٠ جنيه إلى ١٢٠٠ جنيه.

وطالب المعتصمون بإقالة مجلس إدارة الشركة بالكامل، بقيادة المهندس أحمد المصرى، رئيس مجلس إدارة شركة مصر للزيوت والصابون وطالبوا بتحويل الشركة إلى قطاع عام بدلا من قطاع الأعمال الخاص والتى تخضع للقانون رقم ١٥٩ لنظام الشركات.

ردد العمال هتافات "معتصمين معتصمين حقنا رايح لمين" و"ويالللى رايح قول للجاى عمال دول رجالة" و"زى ما قالت طنطا الراجل طلع أوطنا" و"يا مصنع الرجالة عمالنا عينها مليانه"، معلنين استمرار اعتصامهم وانضمام جميع ورديات المصنع للاعتصام والذين يصل عددهم إلى ٢٥٠٠ عامل.

واتهم العمال رئيس الشركة بتعمد تدمير الشركة بجميع فروعها، وإجبار العمال على وقف العمل، بعد توفير قطع الغيار للآلات، ما أدى إلى توقف العمل فى معظم القطاعات بالشركة ما عدا قسم الزيت وتوقف قسم الأعلاف والسمن، ورفع سعرها عن أسعار السوق وتوقف قسم الجلسرين وملحقاته بجانب توريد خامات ردئية للمصنع.

كما اتهموا إدارة الشركة بإجبار المرضى من العاملين بالتنازل عن نصف الحافز ثم إجبارهم على العمل بالوردية، رغم ظروفهم الصحية الصعبة وقالوا إن رئيس الشركة قد استلمها، وهى تحقق أرباحا قدرها ١٢ مليون سنويا.

وطالبوا بإعادة هيكلة الشركة من جديد من خلال الودائع الموجودة باسم الشركة بالبنوك، وإقالة العضو المالى والمستشارين الذين تمت الاستعانة بهم، بعد خروجهم على المعاش ويتقاضون مبالغ مالية كبيرة كل شهر.

إداريو تعليم بور سعيد يهددون بالإضراب

هدد إداريو تعليم بورسعيد بالإضراب والاعتصام على رصيف مجلس الوزراء للمطالبة بوزير للإداريين يطالب بحقوقهم المشروعة المتمثلة فى حافز الإثابة الـ٢٠٠٪ الذى صدر بقانون ٥١ لسنة ٢٠١١ وقرار مجلس الوزراء رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١١، ولم يصرف منه سوى ١١٥٪ فقط لاحتسابهم لمكافأة الامتحانات بنسبة ٨٥٪ والتى تم تجميدها بدون وجه حق.

وأكد إداريو تعليم بورسعيد على إصرارهم على تكملة الحافز أسوة بمحافظتى الغربية والدقهلية، لمواجهة موجة الغلاء وزيادة الأسعار ودرءا للاحتقان السائد بين العاملين بالتربية والتعليم والذين يهددون بالاعتصام والإضراب لإقالة الدكتور جمال العربى وزير التعليم الجديد لإهداره حقوق الإداريين، مطالبين بوزير لهم يشعر بمعاناتهم لأنهم جزء لا يتجزأ من المنظومة التعليمية.

ومن جانبه أكد عبد السميع حلاوة عضو النقابة العامة للخدمات التعليمية، أن مكافأة امتحانات النقل تمثل أجرا مقابل عمل ولا تصرف بكامل قيمتها إلا لمن يشارك مشاركة إيجابية فى أعمال الامتحانات، بما يتنافى تماما مع حافز الإثابة الإضافى الذى يتم صرفه على بند مستحدث ٢٢/٣ بدون اعتماد، ويتم إخطار وزارة المالية طبقا لكتاب الوزارة وحق مشروع لنا كإداريين.

جل البخارية مطالبين بعودة الشركة



الحكومة.

وأضاف مغاورى أن الشركة تم خصصتها خلال عام ١٩٩٤ على الرغم من تحقيق مكاسب ومشاركتها فى العشرات من الصناعات الكبرى مثل إنشاء محطات كهرباء النوبارية وسيدى كرير، مشيرا إلى أن المحكمة الإدارية العليا أحالت الطعن الذى تقدمت به الشركة القابضة للكيماويات ضد حكم عودة الشركة للدولة إلى هيئة المفوضين بما يعنى التفاتها عن الشق المستعجل بوقف التنفيذ وإلزام الحكومة سرعة تنفيذ الحكم بعودة الشركة وصرف رواتب العاملين.

وردد العاملون اللذين تجمعوا أمام بوابة الوزارة "واحد اثنين حقوقنا راحت فين" و واحد اثنين مرتابتنا راحت فين".



أهم توصيات لجنة تعديل قانون كادر المعلمين

النص فى القانون الجديد على إنه قانون كادر وليس حزمة حوافز

رفعت لجنة تعديل قانون كادر المعلمين تقريراً إلى جمال العربى، وزير التربية والتعليم الجديد، بنتائج مشاوراتها مع حركات ونقابات المعلمين، أوضحت فيه أن المعلمين أبدوا رغبة فى إدخال ١٠ تعديلات على مشروع قانون الكادر الجديد.. وأوضحت اللجنة - التى يرأسها الدكتور رضا مسعد السعيد وكيل الوزارة للتعليم العام - أن المطالب العشرة هى النص على أن القانون الجديد خاص بالكادر وليس مجرد حزمة حوافز مرتبطة بالقانون ٤٧ للعاملين بالدولة، واقتصار إضافة فئات أخرى فى المادة ٧٠ على المعلمين الذين يشغلون وظائف مشرفى ووكلاء النشاط وموجهى صيانة الحاسب الآلى وأخصائيى ومشرفى التغذية ومعلمى الفصل الواحد، وتصنيف المستفيدين بالكادر إلى شريحتين، الأولى هى المعلمون والموجهون، والمجموعة الثانية تضم الأخصائيين والمشرفين، على أن تكون المجموعة الأولى أكثر تميزاً، مع تفصيل ذلك فى اللائحة التنفيذية للقانون الجديد، واقتصار الاختبارات فقط على المعلم المساعد دون غيره مع إضافة اختبار قدرات ومقابلة شخصية للمتقدمين للوظيفة.

وأشارت اللجنة، إلى مطالبة حركات المعلمين باستبدال جملة "اجتياز برامج التنمية المهنية" فى المادة ٧٢ من القانون الجديد بجملة "استيفاء البرامج"، حتى لا تُتَرجَم كلمة "اجتياز" إلى اختبار نجاح ورسوب، مع تحديد شروط الاستيفاء فى اللائحة التنفيذية بنسبة حضور ٨٠ ٪ على الأقل من أيام برامج التدريب وتوجيهها نحو الاحتياجات الفعلية لكل تخصص، واستبدال كلمة "التعاقد" مع المعلم المساعد فى المادة ٧٣ بكلمة "تعيين"، مع تحديد دور وزير التربية والتعليم فى ذلك، وعدم ترك الأمر كلياً للمحافظين، وزيادة مدة التعاقد مع مدير ووكيل المدرسة لـ ٣ سنوات بدلاً من سنة واحدة حتى يمكن تقييمه والحكم على أدائه، حيث إن السنة الواحدة لا تكفى، وإضافة مادة أخرى لمشروع القانون تنص على اختيار جميع القيادات الإدارية بالمديريات والإدارات التعليمية بنظام المسابقة المفتوحة المعمول بها مع وكيل ومدير المدرسة، ووضع جدول أجور خاص بالمعلمين لا يقل فيه الحد الأدنى عن ١٥٠٠ جنيه شهرياً مع عدم تحديد حد أقصى وتركه للدولة ليتساوى فيه المعلم مع العاملين بالجهاز الإدارى الحكومى، وتسوية أوضاع المعلمين المتضررين من التطبيق الخاطئ للكادر خلال السنوات الأربعة الماضية قبل تطبيق القانون المعدَّل حال إقرار الدولة له.

وذكرت اللجنة فى تقريرها أن حركة "معلمون بلا نقابة" أبدت تحفظها على المادة ٨٧، والتى تنص على اعتبار إعطاء المعلم دروساً خصوصية مخالفة تأديبية يتم التحقيق فيها معه بواسطة الوزارة أو المحافظة، وأكد التقرير أن بقية مجموعات المعلمين وافقت على هذه المادة.

وأوصى التقرير بعقد جلسة عامة لمناقشة نتائج الاجتماعات بين اللجنة والمعلمين، على أن يكون الوزير الجديد حاضراً فى هذا الاجتماع، للوصول إلى الشكل النهائى للقانون الجديد تمهيداً لرفعه للجهات الأعلى فى الدولة، وأوضح التقرير أن اللجنة ناقشت مواد القانون الجديد على مدار٥ أيام مع كل من: النقابة المستقلة للمعلمين، واتحاد المعلمين المصريين، معلمون بلا نقابة، المجلس الوطنى للتعليم، اللجنة التنسيقية للمعلمين ود. أحمد الحلوانى، منسق ملف المعلمين داخل جماعة الإخوان المسلمين.

.. واعتصام مفتوح للمعلمين المؤقتين والمفصولين بكفر الشيخ

اعتصم لمدة يومين متتالين أكثر من٦٠٠ معلما ومعلمة مؤقتين ومفصولين بمختلف مراحل التعليم بأنحاء مراكز ومدن محافظة كفر الشيخ أمام ديوان المحافظة، حتى يتم إعادة المعلمين الذين تم فسخ عقودهم وتثبيتهم مع المعلمين المؤقتين بمختلف مدارس المحافظة بكافة المراحل التعليمية حيث يتجاوز عددهم حسب قولهم خمسة آلاف معلم.

وأعلنوا الدخول فى اعتصام مفتوح حتى الاستجابة لمطالبهم وأكدوا أنهم يعملون منذ أكثر من ١٠سنوات وتلقوا العديد من الوعود بالتثبيت إلا أن المسئولين لم يفوا بوعودهم وقاموا بفسخ عقودهم كما حدث ببيلا وحينما أعادوهم للعمل أعادوهم بعقد مؤقت بمقابل ١٥٠جنيه شهريا ينتهى بنهاية السنة المالية.

و أكد مسعد محمد الأعصر –أحد المعتصمين- نحن المعلمون الذين عدنا للعمل بعد فصلنا فى المرحلة الأولى ومنذ عودتنا للعمل منذ شهرين لم نستلم راتباً ولا نعرف من سيتحمل راتبنا المحافظة أم وزارة التربية والتعليم.

وعلى جانب أخر أغلقت أبواب الإدارات التعليمية ببلطيم وقلين ودسوق والرياض وسيدى سالم بالجنازير ومنع المعلمين المؤقتين الموظفين من الدخول وتواجد عدد كبير من الراغبين فى التوقيع على الأوراق أمام الإدارات وتم منعهم من الدخول مما أدى لاشتباكات بينهم وبين الإداريين الذين أغلقوا أبواب الإدارات بالتعاون مع المعلمين المؤقتين والمفصولين.

يذكر أن الإداريون يطالبون بـ٨٣٪ المتبقى لهم من حافز الإثابة ال٢٠٠٪ التى صرفها العديد من القطاعات المتعددة ولم يصرفوا إلا ١١٧٪فقط، مطالبين بـ٥٠٪ محليات التى صرفها إداريو عدد من المحافظات.

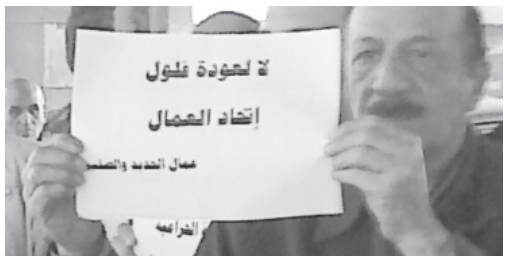
وأكد محمود سعد أحمد إدارى من دسوق أن الإداريين أعلنوا عدم تحرير كشوف المرتبات للمعلمين وكذلك استمارات الشهادة الإعدادية كما أعلنوا عدم الاشتراك فى كنترول الشهادة الإعدادية ورفضوا العمل لحين استجابة الجنزورى لمطالبه.

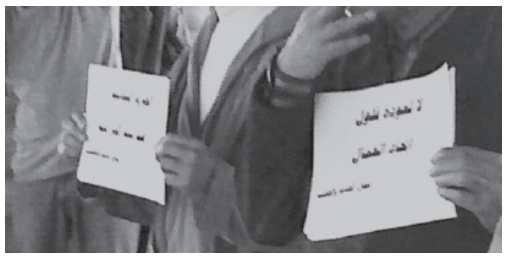




عقب تنظيمها لوقفة احتجاجية أمام اتحاد العمال

دار الخدمات النقابية والعمالية ترفض محاولات عودة الفلول







تؤكد دار الخدمات النقابية والعمالية- مجددا- موقفها الرافض لمحاولات أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر المنحل ورؤساء النقابات العامة وبعض أعضاء مجالسها استعادة سيطرتهم على مقرات الاتحاد، وتكريس هيمنتهم على الهيئات والتشكيلات النقابية التابعة له.. مستخدمين فى ذلك كافة الأساليب غير المشروعة- بما فيها أعمال البلطجة- لإقصاء اللجنة المؤقتة المشكلة لإدارة الاتحاد بموجب القرارات الوزارية أرقام ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠ لسنة ٢٠١١ الصادرة تنفيا لقرار مجلس الوزراء الصادر يوم ٢٠١١/٨/٤ بتكليف وزير القوى العاملة بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ببطلان انتخابات اتحاد نقابات عمال مصر "٢٠٠٦ -٢٠١١"، وما يترتب عليها من آثار بما فى ذلك حل مجلس إدارة الاتحاد واستكمال تنفيذ باقي الأحكام... وتدعو الدار أعضاء اللجنة المؤقتة إلى التصدى لمسئوليتهم فى إيقاف السيطرة غير المشروعة لفلول المجلس المنحل والقيام بأعمالهم حتى يعود الحق لأصحابه، ويتمكن عمال مصر من ممارسة حقهم الأصيل الذى استلب منهم سنوات طويلة.

وترى الدار- إزاء كافة محاولات التضليل والمغالطة التى يمارسها فلول مجلس إدارة الاتحاد بالتعاون مع رئيس اللجنة المؤقتة المتحالف معهم- ضرورة العودة إلى التأكيد على الحقائق التالية:

- إن القرار الوزارى رقم ١٨٨ الصادر بحل مجلس إدارة الاتحاد وتشكيل هيئة مؤقتة لإدارته لم يكن قرارا منشئاً وإنما قراراً كاشفاً- كما يفصح عن ذلك بوضوح منطوق قرار مجلس الوزراء الصادر بتكليف وزير القوى العاملة بتنفيذ الأحكام القضائية التى تقضى ببطلان تشكيلات وهيئات الاتحاد للدورة النقابية ٢٠٠٦/٢٠١١.. ذلك أن محل القرار الوزارى المذكور لم يكن حل مجلس إدارة الاتحاد، وإنما الكشف عن بطلانه وتخلف شروط وجوده وتكوينه قانونا.. حيث غنى عن الذكر أن هذا الواقع القانونى قد تم التنكر له، وأن مجلس إدارة الاتحاد المنحل ظل يغتصب مركزاً قانونياً دون وجه حق طوال السنوات الخمس الماضية استناداً إلى نظام مبارك- الذى كان وحده مصدر مشروعيته الوحيد دون القانون ورغم إرادة العمال- والذى دأب واعتاد على تجاهل الأحكام القضائية.

إن حل مجلس إدارة الاتحاد لم يكن إذن بموجب قرار إدارى وإنما كان لبطلان تشكيله ابتداءً وانعدام وجوده قانوناً.. حيث لا مجال هنا للتمسك- أو المماحكة- فى معالجة هذا الوضع الاستثنائى بكل معنى الكلمة بأحكام ٦٩، ٧١ من قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته.

- إن جميع مجالس الاتحاد والنقابات والتشكيلات التابعة له- حتى لو صح وجودها قبل ذلك- قد زالت وانتهى وجودها كلياً بموجب أحكام المادة ٤١ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ الذى يتمسك بتطبيقه رجالات الاتحاد وفلوله وذلك اعتباراً من ٢٧ نوفمبر ٢٠١١ تاريخ انتهاء الدورة النقابية.. وعلى ذلك فإن استمرار وجود أى من هذه المجالس أو أعضائها فى موقعه السابق يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً..

- إن أى تصرف قانونى يقدم عليه أى من أعضاء هذه المجالس أو الهيئات فى أموال الاتحاد أو أصوله ، وأى قرار يتم اتخاذه من قبلهم يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً ويتعين إيقافه على الفور.. وفى جميع الأحوال ينبغى اتخاذ ما يلزم من الإجراءات لحماية الأموال والممتلكات التى يخضعها هؤلاء لسيطرتهم دون وجه حق، والتى يخشى من ضياعها وتبديدها.

- إننا بناءً على ذلك ندعو عمال مصر جميعاً ممن يندرجون فى عضوية النقابات التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر، أو ممن كان يتم خصم اشتراكاتهم جبراً وقسراً.. بل وأيضاً هؤلاء الذين حرموا قبلاً من تكوين نقاباتهم المستقلة خارجه باعتبارهم أعضاء- مفترضين بالقوة- أن يدافعوا عن حقوقهم المسلوبة فى هذا الاتحاد..

إن جميع مجالس النقابات والهيئات التابعة للاتحاد القائمة لا وجود لها قانوناً الآن.. ومن حق العمال جميعاً أن يقرروا ما ينبغى اتخاذه من قرارات فى شأنها.. فلا مجال لاتخاذ أعضاء هذه المجالس- دون غيرهم من العمال- أية قرارات أو تصرفات قانونية.

لقد دعت دار الخدمات النقابية والعمالية عمال مصر إلى التضامن مع اللجنة المؤقتة والعمل على تمكينها من إدارة الاتحاد وتسيير أعماله بصفة مؤقتة بما يضمن حماية حقوق عمال مصر جميعاً والاحتكام لمبادئ الحريات النقابية،وضمان إجراء انتخابات هيئات الاتحاد الجديدة وفقاً لقانون الحريات النقابية الجديد بما يضمن حقوق متساوية للعمال فى الترشيح والانتخاب لهيئاته جميعها دون إقصاء أو استبعاد ودون تمكين فلول المجلس والنظام الجديد من بسط سيطرتها، وإعادة إنتاج التشكيلات القديمة البالية.

لقد فوجئت الدار- إزاء دعوتها عمال مصر التضامن مع اللجنة- بدعوة بعض موظفى الاتحاد من أنصار فلوله إلى التصدى لمن تم وصفهم "بلطجية دار الخدمات".. ورغم ما يبدو من تهافت مثل هذه الدعوة بما قد لا يستدعى الرد عليها.. إلا أن الدار تجد لزاماً عليها أيضاً أن تؤكد إدانتها لوصف نشطاء العمال والنقابيين- أصحاب الحق الأصيل فى الاتحاد- الذين أبدوا تضامنهم مع اللجنة ورغبتهم فى معاونتها وتمكينها من مزاولة أعمالها "بالبلطجية"..

إن دار الخدمات النقابية والعمالية- رغم أنها ترى فيما قامت وتقوم به فلول الاتحاد "بلطجة".. منع اللجنة المؤقتة من عقد اجتماعها يوم الأحد الموافق ٢٠١١/١١/١٣، والتعرض لبعض أعضاء اللجنة، والاستيلاء على مقرات النقابات العامة بالقوة.. جميعها ليست سوى اعمال بلطجة.. إلا أنها لم تدعُ- ولن تدعو- إلى مواجهة البلطجة بالبلطجة.

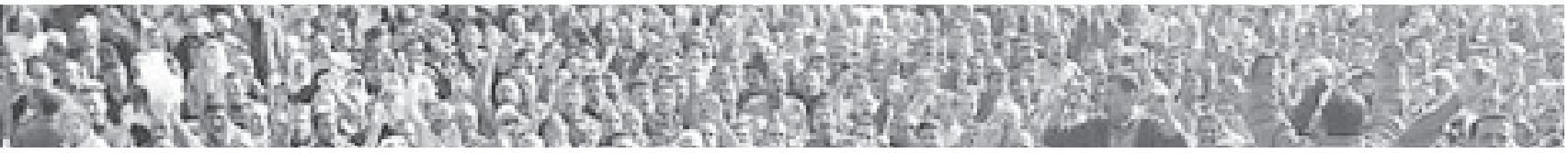
دار الخدمات النقابية والعمالية ترفض وتربأ بمعركة عمال مصر النبيلة التاريخية من أجل نيل حقهم فى تكوين نقاباتهم بحرية أن تلوث بالدماء، وأن تضبب بغبار العنف الجسدى.. عمال مصر سينالوا حقهم المشروع بكفاحهم ونضالهم السلمى الديمقراطى العظيم.. البلطجة لن تحميكم، ولن تحمى سيطرتكم غير المشروعة على مقر الاتحاد، وممتلكات العمال وأموالهم.. البلطجة لن تضفى المشروعية على تصرفات غير قانونية وغير مشروعة، ولن تجنبكم الحساب على تصرفاتكم غير المشروعة.. ما سبق منها وما لحق.

إن دار الخدمات النقابية والعمالية التى دافعت وسوف تدافع دوماً عن حق العمال المصريين الأصيل فى تكوين نقاباتهم بحرية، والتى طالبت وسوف تطالب دوماً بإصدار قانون الحريات النقابية ، وبإعادة هيكلة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ولوائحه وهيئاته بما يمتثل ويتواءم مع مبادئ الحريات النقابية.. ترفض احتكار الطغمة المسيطرة على مجالس الاتحاد ونقاباته الذين ظلوا عقود طويلة يزعمون تمثيل العمال المصريين ويتحدثون نيابة عنهم ويتصرفون فى أموالهم وممتلكاتهم بينما يعانى هؤلاء العمال شظف العيش وضياع الحقوق.

لن نخضع لابتزازكم، ولن نتراجع عن مطالبتنا بوقف احتكاركم.. بمحاسبة كل الفاسدين والمفسدين، بإعادة هيكلة الاتحاد وتغيير نظمه ولوائحه..

وسنطالب دوماً بحق العمال المصريين فى نقاباتهم.. فى السيطرة على أموالهم.. فى تقرير أمور الاتحاد بصورة ديمقراطية.. فى تغيير كافة الأوضاع النقابية المقلوبة، والمتعطنة، وسنقف فى مواجهة كل محاولة لإعادة إنتاج مجلس إدارة الاتحاد الباطل المنحل- بنظمه وسياساته التى أضاعت حقوق العمال عقوداً طويلة. وسيحصل عمال مصر على حقوقهم الضائعة جميعها.

دار الخدمات النقابية والعمالية
السبت الموافق ٢٠١١/١٢/١٧



دار الخدمات النقابية والعمالية تدين قرار واتفاق 19 نوفمبر الصادر



شهد الأسبوعين الماضيين ما يمكن اعتباره ردة واضحة المعالم فى مسار تفكيك البنية الاستبدادية الفاسدة للمؤسسة النقابية الرسمية لنظام مبارك.. حيث أبدى وزير القوى العاملة والهجرة تراجعاً واضحاً عن قراراته السابقة بشأن تنفيذ الأحكام القضائية القاضية ببطلان تشكيلات المجالس والهيئات التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر جميعها.. وهو البطلان المترتب على بطلان جميع مراحل الانتخابات النقابية للدورة النقابية التى تشارف على الانتهاء.. وقد تبدى هذا التراجع فى عدد من الخطوات السقيمة التى انتهت إلى إصدار قرار وزارى يوم السبت الماضى الموافق ٢٠١١/١١/١٩ يقضى "باستمرار مجالس إدارات النقابات العامة ومجالس إدارات اللجان النقابية المنتخبة فى دورة ٢٠٠٦/٢٠١١ بكافة تشكيلاتها حتى إجراء انتخابات نقابية عمالية جديدة".

وكان وزير القوى العاملة والهجرة قد اجتمع فى ذلك اليوم (السبت ١١/١٩) مع رؤساء النقابات العامة الذين أبدوا- على الأخص- "رغبتهم فى تحديد ممثليهم فى مجالس إدارات الشركات القابضة وجمعياتها العمومية، وأى لجان أخرى استشارية"، كما "تناول الحوار ضرورة تعديل اللجنة الإدارية المشرفة على تسيير أعمال اتحاد نقابات عمال مصر".. "وضرورة تمثيل النقابات العامة فى اللجنة الإدارية بما يؤدى إلى التوازن المطلوب".. حيث أعقب هذا الاجتماع صدور القرار الوزارى المشار إليه أعلاه، وصدور بيان بشأن الاجتماع يفيد الاتفاق على استمرار مجالس إدارات النقابات العامة واللجان النقابية، واستمرار عضوية مجالس الإدارة المنتخبين بالشركات، وعلى قيام النقابات العامة باختيار ممثليها فى الشركات القابضة وجمعياتها العمومية وكذلك اختيار ممثليهم فى اللجنة الإدارية المشكلة لتسيير أعمال اتحاد عمال مصر.

الأمر المثير للدهشة- والاستياء أيضاً- أن هذا الاجتماع لم يكن سوى استجابة للتحركات التى بدأت يوم الأحد الموافق ٢٠١١/١١/١٣ فى مقر الاتحاد العام لنقابات عمال مصر (٩٠ شارع الجلاء).. حيث قام رئيس النقابة العامة للعاملين بالنقل البرى بتجميع زهاء ثلاثين رجلاً للتصدى بالقوة لأعضاء اللجنة المؤقتة المشكلة لإدارة الاتحاد والحيلولة بينهم وبين دخول بنايته، وعقد اجتماعهم الذى كان مقرراً فى ذلك اليوم..

فى هذا اليوم، والأيام التالية تأكد أن جبالى محمد جبالى رئيس النقابة العامة للنقل البرى لم يكن وحده.. فقد ظهر أقطاب مجلس إدارة الاتحاد المنحل عبد الرحمن خير، وإسماعيل فهمى القائم بأعمال رئيس الاتحاد سابقاً.. وبدا واضحاً أن هناك هجمة مرتدة "لفلول" المجلس المنحل، أو بالأحرى "فلول" نظام مبارك الذين مازالوا حاضرين فى مصر.. فى المؤسسات والهيئات الحكومية المختلفة، قابعون فى كافة المواقع.. يتراجعون ثم يعاودون التقدم، يتآمرون فى الخفاء، أو يمارسون أعمال البلطجة علناً.. يتزلفون للثورة ويتصدون لكل ثمارها.. يقطعون الطريق على كل محاولة للتطهير أو التغيير.. متمترسين وراء بنى قانونية، ونظم بيروقراطية استبدادية، وهياكل إدارية أصابها العطب.. يدافعون عن مكاسبهم التى لم يكتفوا بما نالوه منها، ومصالحهم التى لا تقبل التعايش مع مجتمع ديمقراطى صحيح معافى.

الأمر المثير للدهشة والاستياء أنه بدلاً من التصدى للابتزاز، والبلطجة.. بدلاً من إجراء التحقيق العاجل فى شأن استدعاء بلطجية للاعتداء على أعضاء اللجنة المشكلة لإدارة الاتحاد.. يتراجع وزير القوى العاملة والهجرة ويصدر قراره بالنزول على رغبات رؤساء مجالس إدارات النقابات العامة، وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد المنحل.

إن دار الخدمات النقابية والعمالية إذ تستنكر القرار الوزارى ومقررات اجتماع ٢٠١١/١١/١٩ إنما يهمها التأكيد على ما يلى:

إن قرار استمرار مجالس إدارات النقابات العامة ومجالس إدارات اللجان النقابية المنتخبة فى دورة ٢٠٠٦/٢٠١١ بكافة تشكيلاتها حتى إجراء انتخابات نقابية عمالية جديدة هو قرار يفتقد إلى سنده القانونى .. بل أنه فى واقع الحال يمثل افتئاتاً على حق العمال المصريين الذين تحتكر هذه التشكيلات الحق فى تمثيلهم بموجب انتخابات حفلت بصور الانتهاكات ومظاهر التعسف التى جعلتها مشوبة بالبطلان.

إن هذه المجالس كان من المفترض وفقاً لقواعد العدالة ولأحكام القضاء أيضاً- لو أنه كان هناك من يحترمها بما يكفى- ألا تستمر فى مواقعها- أو بالأحرى ألا تأخذها ابتداءً- منذ نهاية نوفمبر ٢٠٠٦.. ومن هنا يبدو من غير المناسب، ومن غير الصحيح أن ينص قرار ١٩ نوفمبر الوزارى على استمرار "المجالس المنتخبة فى دورة ٢٠٠٦".. فهذه المجالس إذا شئنا الدقة هى المجالس المسماة فيما كان يُنعت- افتئاتاً على الحقيقة- بأنه انتخابات.

كما أنه يتناقض- فى ذلك أيضاً- مع قرار مجلس الوزراء الصادر يوم ٢٠١١/٨/٤ بتكليف وزير القوى العاملة بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ببطلان انتخابات اتحاد نقابات عمال مصر "٢٠٠٦ -٢٠١١"، وما يترتب عليها من آثار بما فى ذلك حل مجلس إدارة الاتحاد واستكمال تنفيذ باقي الأحكام.. حيث أن عدداً من هذه الأحكام القضائية- واجبة النفاذ- يقضى ببطلان القرارات الوزارية التى جرت الانتخابات النقابية عام ٢٠٠٦ وفقاً لها بما يترتب عليه بطلان هذه الانتخابات بكافة إجراءاتها وبجميع مراحلها..

- إن هذه المجالس "المنتخبة"!! حتى لو صح أنها منتخبة حقاً لدورة ٢٠٠٦-٢٠١١ تنتهى الدورة التى انتخبت لها فى ٢٠١١/١١/٢٧ وهى اعتباراً من هذا التاريخ لا تكون منتخبة أو ممثلة على أى نحو للعمال فى مواقع العمل أو التجمعات المزعوم تمثيلها.. حيث لا يعدو قرار ١٩ نوفمبر أن يكون قراراً بتعيين أعضاء هذه المجالس أو بالأحرى تشكيل لجان إدارية من هؤلاء الأعضاء.

وما دمنا نتحدث عن قرارات وزارية بالتعيين فإنه ليس ثمة محل أو مبرر لاستخدام عبارة "مجالس منتخبة" لإضفاء مشروعية أخرى على هذه الهيئات، وتبرير الخضوع لابتزازها والرضوخ لمطالبها.

ولا يقدح فى ذلك القول أو الزعم باتجاه النقابات العامة إلى دعوة جمعياتها العمومية للانعقاد لإقرار استمرارها.. وذلك لما يلى:

- إن هذه الجمعيات العمومية- على خلاف ما يبدو من مسماها- ليست سوى هيئات يتم اختيار أعضائها من قبل مجالس إدارات اللجان النقابية- من بين أعضائها وهو ما يحدث دائماً أو من غيرهم فى أحيان نادرة الحدوث-

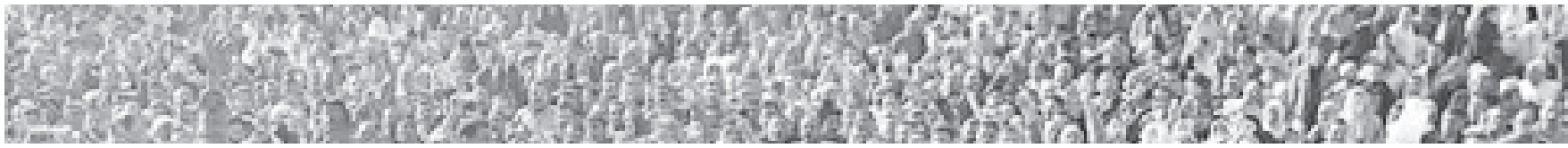
ووفقاً لذلك.. فإن بطلان انتخابات مجالس إدارات اللجان النقابية يترتب عليه بطلان هذه الجمعيات العمومية أيضاً.. كما أنها- وفى جميع الأحوال- تنتهى دورتها بانتهاء الدورة النقابية- فى السابع والعشرين من نوفمبر-

- إن مدة الدورة النقابية- وفقاً لنص المادة ٤١ من قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته- هى خمس سنوات تبدأ من تاريخ نشر نتيجة انتخاب مجالس إدارة المنظمات النقابية بكافة مستوياتها فى الوقائع المصرية.. وإذا كنا لا نقر- ولا نرى مبرراً- لأن ينص القانون على مدة الدورة النقابية..فإنه- رغم ذلك، وعلى أية حال- القانون الذى تتشكل هذه المجالس والتشكيلات، وتتمسك به "فلول" الاتحاد، والذى صدر قرار ١٩ نوفمبر على مرجعيته أيضاً كما تنص على ذلك فقرة الإصدار.

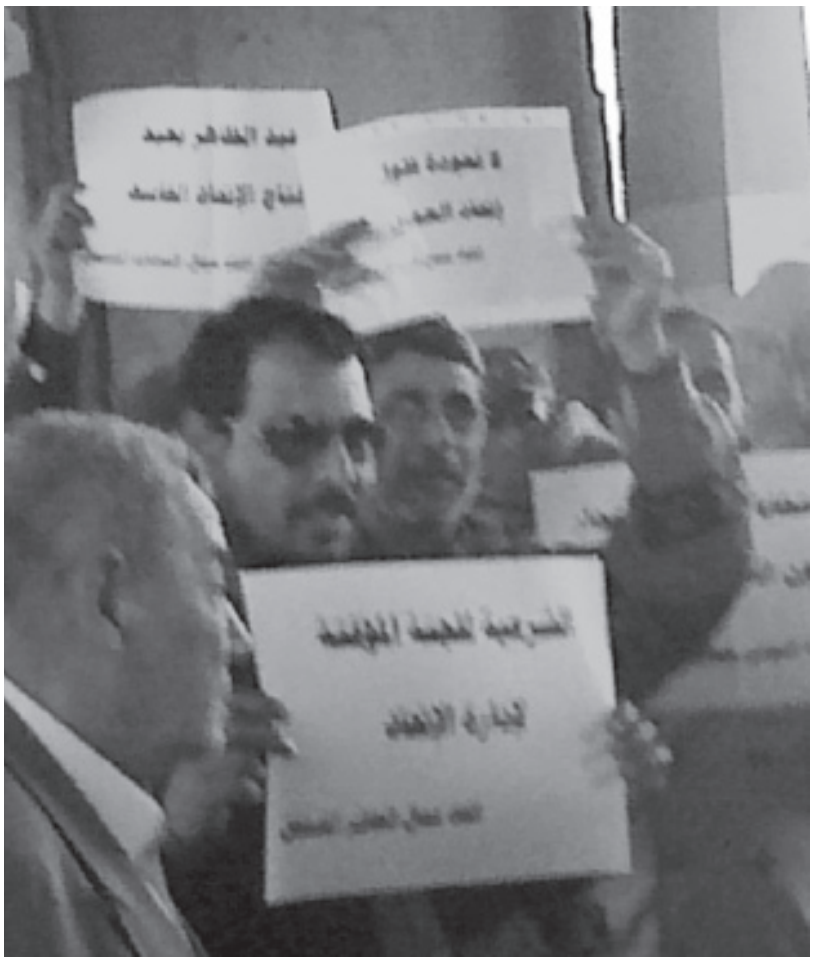
وبناءً على ذلك.. لا تملك الجمعيات العمومية للنقابات، أو أية جهة أخرى مد الدورة النقابية لأى من تشكيلات الاتحاد.. بما فى ذلك وزير القوى العاملة والهجرة .. حيث لا يمكن تعديل مدة الدورة إلا بقانون آخر يعدل أو يلغى القانون القائم.

- وفقاً للبيان الصادر عن اجتماع ١٩ نوفمبر تتبين مستهدفات رؤساء النقابات العامة- فضلاً عن استمرار مجالس إداراتهم- فيما يلى:

- استمرار عضوية أعضاء مجالس إدارات المنتخبين لحين إجراء انتخابات جديدة.



ين عن اجتماع وزير القوى العاملة والهجرة مع رؤساء النقابات العامة



– احتفاظ رؤساء النقابات العامة بالحق فى تحديد ممثليهم فى مجالس إدارات الشركات القابضة وجمعياتها العمومية.

– تمثيل مجالس إدارات النقابات العامة فى اللجنة الإدارية المؤقتة المشكلة لإدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، لتعديل قوامها.

وبغض النظر عن الأسباب المفهومة والمعروفة للتمسك بتمثيل المجالس فى الشركات القابضة– باعتباره أحد مصادر التربح الهامة– فإن المحصلة النهائية لهذه النقاط هى الاستمرار فى إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ونقاباته وهيئاته على نفس المنوال السابق وكأن شيئاً لم يكن.

لقد رحبت دار الخدمات النقابية والعمالية بقرار مجلس الوزراء حل مجلس إدارة "الاتحاد العام لنقابات عمال مصر" تنفيذاً لأحكام القضاء– التى كان تنفيذها يتطلب فى واقع الحال إبطال كافة إجراءات الانتخابات النقابية ٢٠٠٦–٢٠١١ وكافة هيئات وتشكيلات النقابات الناتجة عنها– لما كان ينطوى عليه هذا القرار من إزاحة الطغمة المسيطرة على العمل النقابى فى مصر والتى ظلت لسنوات طوال تحتكر تمثيل العمال المصريين وتقف عقبة كئود فى وجه نيلهم حرياتهم النقابية..

لقد افترضت الدار أن يتم استكمال تنفيذ أحكام القضاء الصادرة ببطلان قرارات وإجراءات الانتخابية عام ٢٠٠٦ بما يترتب عليها وتضمنه من حل مجالس إدارات المنظمات النقابية الأخرى التابعة للاتحاد، وأن تباشر اللجنة المؤقتة المشكلة لإدارة العمل النقابى خلال المرحلة الانتقالية مهامها نزولاً على مقتضيات الحريات النقابية واتساقاً معها.. وأن تعمد إلى بحث أوضاع الاتحاد ولوائحه ونظمه وبنيته والمؤسسات التابعة له فى ضوء الالتزام الكامل بالحريات النقابية ومعايير العمل الأساسية.

غير أن اللجنة المؤقتة التى ترأسها– وفقاً لقرار وزير القوى العاملة والهجرة– واحداً من رجال "المؤسسة النقابية الرسمية للنظام السابق"، وضمت فى عضويتها عدداً من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد المنحل.. قد كُبلت بتناقضات قوامها وكوابحه..

حوصرت اللجنة المؤقتة بالأسلاك الشائكة على أرض ملغمة فى مقر مغلق الغرف مجهول الدهاليز.. بين موظفين يحتفظ الكثيرون منهم بولائهم للمجلس المنحل.. وتحت رئاسة رجل يرفض مبادئ الحريات النقابية.. ولا يستهدف من المرحلة الانتقالية سوى العبور إلى مجلس جديد للاتحاد لا يستبعد من القديم سوى بعض أعضائه غير مرغوب فيهم، أو الذين يتعين التخلص منهم وتحميلهم كل أوزار المرحلة السابقة...

وبدلاً من مناقشة أوضاع الاتحاد.. لوائحه وبناه وكيفية تطويرها لتوائم قانون الحريات النقابية المفترض إصداره.. بدلاً من التصدى للتحقيق فى المخالفات المالية والإدارية .. بدلاً من توجيه رسالة واضحة إلى العمال المصريين تدعوهم إلى بناء منظمات

نقابية ديمقراطية فاعلة حقيقية.. وتؤكد عدم إجبارهم على الانضمام القسرى لنقابات الاتحاد أو غيرها.. تدعوهم إلى التنظيم والوحدة الطوعية.. وتحتضن مبادراتهم التنظيمية.. لم تتمكن اللجنة من غير ممارسة بعض مهام الإدارة اليومية وفقاً لذات النهج والأسس القديمة من الناحية الفعلية، ولم تصدر عنها سوى تصريحات متضاربة الاتجاهات.. بينما كان مضمون رسائلها التى احتكر لرئيسها توجيهها هو الإصرار على الدور القديم للاتحاد، وعلى احتكاره حق تمثيل العمال المصريين فى مواجهة كل مبادراتهم المستقلة عنه.

ورغم ذلك.. لم يكف رئيس اللجنة عن التبرم من تيارها المعارض لتوجهه التقليدى كممثل للمؤسسة النقابية الرسمية للنظام القديم.. حتى استطاع تنظيم انقلابه على هذا التيار بمعاونة رؤساء النقابات العامة الذين لم يتخلَ عن تحالفه معهم طوال رئاسته اللجنة.. منتقلين من احتلال مقر الاتحاد والتحرش بأعضاء اللجنة من هذا التيار، إلى استصدار قرار وزير القوى العاملة والهجرة الذى بدا إقراراً واضحاً بهذا الانقلاب.

– إن القرار الوزارى والبيان الصادرين عن اجتماع ١٩ نوفمبر لا يعنيان فى واقع الأمر سوى تراجع وزير القوى العاملة عن موقفه الوسطى بين تيارى الحرية النقابية، والمؤسسة النقابية الرسمية للنظام السابق.. وانحيازه وإقراره بمنهج الأخير فى إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

إن المفارقة المذهلة فى البيان الصادر عن اجتماع ١٩ نوفمبر فيما استهل به من إبداء رؤساء النقابات العامة تأييدهم لقانون الحريات النقابية ولرغبة الوزير فى نشر فكر الحريات النقابية، وما نص عليه البند الخامس من بنود الاتفاق من تعهدهم "بإجراء حوار اجتماعى راقٍ مع النقابات المستقلة فى ضوء الحريات النقابية وحثهم على الانضمام للتنظيم النقابى لتعزيز التضامن العمالى، وهو عصب العمل النقابى".

هكذا.. يبدو الأمر وكأننا إزاء مقايضة تأييد رجالات المؤسسة النقابية للنظام القديم لقانون الحريات النقابية باستمرار هذه المؤسسة على حالها دون أدنى تغيير.. كيف؟.. بإجراء حوار مع النقابات المستقلة لحثهم على الانضمام للتنظيم النقابى!!.. ألم يكن الأجدر بوزير القوى العاملة أن يحث هؤلاء على الاعتراف أولاً بحق النقابات المستقلة عن هذه المؤسسة فى الاستقلال.. هو الإقرار بأن الأصل هو تكوين النقابات بحرية.. تكوينها استقلالاً..ثم تقرير وحدتها فى اتحادات، أو انضمامها إلى اتحادات قائمة.. هل يتفق تأييد الحريات النقابية مع مكاتبة رئيس اللجنة المؤقتة المشكلة لإدارة الاتحاد– التى أرسلها إلى الحكومة فى غيبة اللجنة– لمطالبتها بعدم التعامل مع النقابات المستقلة باعتبارها نقابات غير شرعية ولا يجوز لها تحصيل الاشتراكات من العمال؟.. هل يتفق تأييد الحريات النقابية مع الإصرار على جمع الاشتراكات كرهاً من أجور العمال؟..

ألم يكن الأولى بوزير القوى العاملة والهجرة أن يحث هؤلاء من قيادات المؤسسة النقابية الرسمية للنظام القديم على إجراء الحوار الاجتماعى فيما بينها ومع العمال من المفترض عضويتهم فى نقابات الاتحاد حول كيفية تطوير لوائح الاتحاد، ونظمه، وهياكله بما يوائم مبادئ الحريات النقابية– بدلاً من الإقرار اللفظى الشكلى بتأييدها.. أن يطلب إليهم اتخاذ بعض الخطوات صوب إعادة هيكلة عضويتهم ولجانهم النقابية بما يتماشى مع هذه المبادئ..

إن دار الخدمات النقابية والعمالية إذ تدين قرار واتفاق ١٩ نوفمبر الصادرين عن اجتماع وزير القوى العاملة والهجرة مع رؤساء النقابات العامة إنما تؤكد على ما يلى:

– إن محصلة القرارات الأخيرة هى استمرار "الاتحاد العام لنقابات عمال مصر" على حاله ومقوماته التى جعلت منه فى السابق مؤسسة من مؤسسات النظام، وأدواتها لقهر العمال بدلاً من أن تكون منظمة عمالية معبرة ومدافعة عن مصالحهم..

– إن مجالس النقابات العامة واللجان النقابية– وفقاً لما تقدم– ليس لها حقٌ– خاص– من أى نوع فى إدارة هذه النقابات.. وليس لها من سند فى ذلك سوى قرار ١٩ نوفمبر الذى أصدره وزير القوى العاملة والهجرة.. والمفترض أن أعضاء هذه المجالس– إنما يكفون عن أن يكونوا أعضاء مجالس "منتخبة" اعتباراً من ١١/٢٧، ويصبحون أعضاء لجان إدارية لإدارة هذه النقابات بصفة مؤقتة.

– إذا كان وزير القوى العاملة والهجرة لا يرى غضاضة فى استمرار الاتحاد العام ونقاباته على ماهى عليه.. فإن العمال المصريين الذين تفترض عضويتهم فى هذه النقابات ولجانها النقابية من حقهم تماماً أن يبادروا إلى رفض استمرار مجالس النقابات التى تنتهى دورتها فى السابع والعشرين من نوفمبر، وأن يبادروا إلى انتخاب من يمثلونهم فى مجالس نقاباتهم.

– إن العمال المصريين– جميعهم– المحتسب منهم فى عضوية نقابات الاتحاد العام وغير المنضم إليها– أصحاب حق أصيل فى أموال الاتحاد– أصولاً وودائع نقدية– ومن حقهم أن يطالبوا بحماية هذه الأموال التى تتعرض لمخاطر جمة فى ضوء تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن مخالفات المجالس المستمرة فى إدارة النقابات، وتخلف كافة صور الرقابة فى ظل الأوضاع الراهنة.

وأخيراً.. إن استمرار الاتحاد العام ونقاباته من شأنه أن يستبعد المسار الأكثر آمناً لإصلاح الأوضاع النقابية فى بلادنا بإعادة هيكلة الاتحاد ولوائحه وبناه بما يتضمن ويضمن مواءمتها لمعايير المنظمات النقابية الديمقراطية الفاعلة.. غير أنه لا يستبعد بل يؤكد المسارات الأخرى لنيل العمال المصريين حقهم فى تكوين نقاباتهم بحرية، دون أن يعنى ذلك تنازلهم عن استحقاقاتهم التاريخية فيما تمتلكه هذه المؤسسة.

دار الخدمات النقابية والعمالية
الأربعاء الموافق٢٣/١١/٢٠١١



بعد حكم المحكمة بإعادة ثلاثة شركات لحضن القطاع العام

النائب العام يحقق فى ملفات خصخصة شركات العربية للتجارة الخارجية.. النصر للسيارات .. الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية .. شركات الري والأشغال العامة .. و شركات الأسمنت

النائب العام يحقق فى ملفات خصخصة شركات العربية للتجارة الخارجية .. النصر للسيارات .. الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية .. شركات الرى والأشغال العامة .. و شركات الأسمنت

أعاد حكم محكمة دائرة الاستثمار بالقضاء الإدارى برئاسة المستشار حمدى ياسين ملف الخصخصة الى دائرة الأضواء بقوة ليكشف حجم الفساد الذى طال عملية بيع أصول الشركات التى تعرضت لهذه المذبحة فيما كانت المحكمة قد قضت ببطلان عقود البيع لثلاث من هذه الشركات.

فقد طالب النائب العام المستشار الدكتور عبد المجيد محمود، مجلس الوزراء بالحصول على نسخ من ملف قضايا بيع شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، للتحقق من دور المسئولين المتهمين فى عمليات بيع بعض هذه الشركات بأسعار أقل من السوق..

وقد تسبب هذا المسلك فى إلحاق ضرر كبير بالمال العام، بالإضافة إلى تشريد العمال، خاصة بعد قرار المجلس بالانتهاء من إعادة تسوية معاشات ما يقرب من نحو خمسة آلاف من العاملين السابقين بشركات القطاع العام التى تم خصخصتها.

وقد تلقت النيابة العامة تقارير الجهات الرقابية بشأن قضية الخصخصة فى عدد من القضايا، منها عملية بيع شركتى أسمنت بورتلاند حلوان وأسيوط، وما شابها من مخالفات، على نحو أضر بالمال العام، وعدد من المستندات المهمة، وأن اللجان مستمرة فى عمليات الفحص، وأنه لم يتم الانتهاء من دورها بعد، وأنها ضمت مخالفات جديدة فى بيع عدد من الشركات الأخرى .

ومن المتوقع أن تأمر نيابة الأموال العامة العليا، برئاسة المستشار على الهوارى المحامى العام الأول باستدعاء كل من: الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء الأسبق، والدكتور مختار خطاب وزير قطاع الأعمال السابق، وعادل الدنف رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات المعدنية.

وتأتى هذه الخطوات عقب بلاغات جديدة تتهم المجموعة الوزارية السابقة للخصخصة بتسهيل الاستيلاء على المال العام، وذلك فى عمليات خصخصة شركة العربية للتجارة الخارجية وعرضها للبيع فى٤ أغسطس١٩٩٩، وأن لجنة التقييم التى يشرف على أعمالها عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الأسبق ومختار خطاب وزير قطاع الأعمال العام السابق، قيمت الشركة وعرضتها للبيع بمبلغ١٣ مليونا و٦٨٠ ألف جنيه، رغم أن القيمة الفعلية للشركة لا تقل بأى حال من الأحوال عن٨٠ مليون جنيه، مع العلم بأن المجموعة الوزارية تدرك ذلك، وأن البيع تم إلى العرض الوحيد المقدم من المستثمرين فؤاد إسكندر وسمير يحيى العلايلي، دون إجراء مزايدة حقيقية، رغم أن أحدهما كان مدينا للشركة بمبلغ٦ ملايين و٤٣٧ ألف جنيه، وذلك طبقا لتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات.

وحسب المعلومات فإن أول الملفات التى سوف يجرى فتحها ملف تصفية شركة النصر للسيارات، ففى هذه الأيام كشفت وثائق اللجنة المكلفة بإعادة تشغيل شركة النصر للسيارات والتى يرأسها الدكتور عادل جزارين الرئيس الأسبق للشركة عن أن هناك أملا فى استعادة ٩٠٪ من الطاقات الإنتاجية للشركة، وأن هناك إستراتيجية موسعة حول كيفية إعادة هيكلة الشركة التى شهدت أوضاعها تراجعا حادا فى العقود الثلاثة الماضية.. ويجرى حاليا إعداد مذكرة لتقديمها إلى النائب العام عبدالمجيد محمود للتحقيق فى أحدث تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات، والذى أكد أن حسابات وقوائم، شركة النصر لصناعة السيارات تحت التصفية فيه إهدار١,٥ مليار جنيه، بالشركة وهو ما يماثل٤ أضعاف رأسمال الشركة، البالغ٣٥٠ مليون جنيه.. وأكد التقرير أن من ضمن أسباب زيادة الخسائر هو إدراج نحو١,٠٤٠ مليار جنيه خلال العام المالي٢٠٠٨/٢٠٠٩ كمصروفات تمويلية معظمها غير متعلقة بنشاط الشركة.



أما بلاغ عمال الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية بالمعصرة فيطالبون فيه بعودة الشركة إلى القطاع العام نظرا لما ارتكبه المستثمر الأجنبى من مخالفات، وما ارتكبته حكومات مبارك أيضا من عمليات فساد أثناء البيع موضحين أن الشركة أنشئت عام١٩٦٠ بهدف تطوير معدات الاتصال فى مصر وقد خضعت لسلطة الدولة حتى عام٢٠٠٠ وظلت تمثل دعما دائما لميزانية الدولة بما تحققه من أرباح وصلت إلى ما يقرب من٣٠ مليون جنيه وكانت نسبة التصنيع المحلى تمثل ٨٠٪ من إنتاجها.

وطالب البلاغ الحكومة بدراسة إمكانية إعادة تشغيل الشركة وعدم إعطاء الفرصة للمستثمرين بتصفية الشركة أو بيع الأرض المقامة عليها كما هى نيتهم ومحاسبة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب على المخالفات المتعمدة لإحداث الخسائر.



وهناك بلاغ آخر أمام النائب العام يطالب بعودة شركة استصلاح الأراضى وشركات الرى والأشغال العامة إلى القطاع العام مرة أخرى موضحا أنه منذ أن تحولت ملكية هذه الشركات إلى اتحاد العاملين المساهمين حتى بدأت تتعثر وأخذت أوضاعها تزداد سوءا كل يوم بعد أن فقدت عميلها الوحيد الذى كان يوفر لها حجم أعمال بالأمر المباشر يغطى الطاقة الإنتاجية للمعدات واليد العاملة، وقال البلاغ إن عملية الخصخصة تمت على الورق فقط لأن السداد الفعلى لأموال الشراء لم تدفع فى شراء الشركات الثمانى التى يعمل بها عشرة آلاف عامل، ويبلغ صافى حقوق الملكية٤٢٨,٦ مليون جنيه فى حين تبلغ جملة الالتزامات٢,٧ مليار جنيه وصافى الخسارة فى تصاعد مستمر كما أن نسبة كفاءة المعدات فى تناقص، وطالب الدولة بعودة هذه الشركات للوزارات الأم بشكل فعلى وتنفيذ قرارات واستردادها، والاهتمام بعمليات الإحلال والتجديد والتطوير الفنى للمعدات وتدريب العمال وسرعة تحديد الشكل القانونى المناسب لنقل هذه الشركات.

ويشير بلاغ آخر إلى أن عودة شركات الاسمنت وتأميمها واجب وطنى خاصة أن عمليات البيع شابها الفساد فمصانع الأسمنت الآن يحتكرها الأجانب وتحقق مكاسب بالمليارات لا يستفيد منها الدخل القومى بمليم واحد، حيث إن تكلفة طن الأسمنت لا تتعدى الـ٣٠٠ جنيه، بينما يجرى بيعه بأكثر من٥٠٠ جنيه.

وقال البلاغ إن شركات لافارج الفرنسية استحوذت على غالبية أسهم شركات بنى سويف للأسمنت والإسكندرية للأسمنت، وقامت بشراء المصرية للأسمنت فى نهاية عام٢٠٠٧ بقيمة٣٧ مليار جنيه، وكذلك سيمور البرتغالية التى استحوذت على أسهم شركة العامرية للأسمنت، وأيضا المجموعة الإيطالية التى سيطرت على أسهم السويس للأسمنت وأسمنت طرة وأسمنت بورتلاند حلوان، وشركة سيميكس المكسيكية التى اشترت أسهم شركة أسيوط للأسمنت، ولم يتبق للحكومة سوى ٨٪ هى حصة الشركة القومية للأسمنت فى سوق الأسمنت، ولم يتبق للقطاع الخاص المصرى سوى شركة أسمنت قنا وإنتاجها لا يتعدى ٥,٢٪ من السوق المصري، وشركة أسمنت سيناء بمشاركة شركة فيكا الفرنسية، وشركة أسمنت مصر- بنى سويف وحصتها أيضا لا تزيد على ٥,٢٪ فى الأسواق، بخلاف بعض الأسهم المحدودة فى بعض الشركات الأخرى.

طالب النائب العام مجلس الوزراء بالحصول علي نسخ من ملف قضايا بيع شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام للتحقق من دور المسئولين المتهمين في عمليات بيع بعض هذه الشركات بأسعار أقل من السوق..



ويطالب بلاغ من شركة النوبارية للميكنة الزراعية مقدم إلى النائب العام بعودتها إلى القطاع العام بعد مخالفة صاحبها كل بنود العقد ويؤكد البلاغ أن المستثمر أحمد ضياء الدين حسين- مزدوج الجنسية (أمريكي- مصري)- قد استولى على نسبة ٧٤٪ من أسهم الشركة بالمخالفة لأحكام القانون٩٥ لسنة٩٢ لهيئة سوق المال والذى لا يسمح لأى مساهم بامتلاك أكثر من١٠٪ فى شركة مساهمة مما دفعه إلى توزيع باقى الأسهم الزائدة على زوجته وأولاده بالإضافة لقيام المستثمر بممارسة نشاط الاتجار فى الأوراق المالية عن طريق ملكيته للشركة الأهلية للاستثمار والمضاربة فى الأوراق المالية.

وفى شركة طنطا للكتان والزيوت يطالب بلاغ لعمالها إلى النائب العام أيضا بعودتها إلى القطاع العام والتحقيق فى عملية البيع بعد ثبوت مخالفة صاحبها الأجنبى لبنود العقد الذى يؤكد على عدم تغيير النشاط والحفاظ على حقوق العمال وقال إن هذه المشكلة امتداد لظاهرة صاحبت سياسة الخصخصة كان العمال أول ضحاياها، فقد تم بيع الشركة لمستثمر سعودى هو عبدالإله الكعكى بمبلغ٨٣ مليون جنيه استقر فقط على خمسين مليونا بعدما تم خصم ثمن الأرض والأصول الثابتة والمتداولة لضمان استمرار نشاط الشركة والحفاظ على استمرارها وضمان حقوق العمال، وشهدت الفترة الأخيرة حدوث انهيار لهذا الصرح الكبير نتيجة خلل فى الإدارة أدى إلى تدهور أوضاع العمال وحرمانهم من المزايا وحينها اتجه المستثمر لبيع الأرض المتميزة، وقامت النقابة العامة بتنظيم إضراب سلمى للعمال.

وتعد شركة المراجل البخارية المثال الصارخ على فساد وإفساد برنامج الخصخصة المصرى وكانت من أولى حالات البيع والتصفية فيما بعد حيث انتهت ككيان وكصناعة إستراتيجية تم تأسيسها فى الستينيات كإحدى ركائز الصناعة الوطنية من برنامج مصر النووى وتقع الشركة على بعد٨ كم من ميدان المنيب فى الجيزة على طريق مصر الصعيد بمنطقة منيل شيحة على النيل مباشرة وتم تأسيسها فى يوليو١٩٦٢.

الحد الادنى للأجر .. عقود العمل المؤقتة.. وإستمارة 6 فى قانون العمل

وعى نقابى



تقدمه
رحمة رفعت

س

قامت بعض الشركات بتغيير اللوائح المعمول بها بدعوى ان قانون العمل الجديد يسمح بذلك، فما هو الموقف القانونى ؟؟

ج

ليس هناك فى القانون الجديد (القانون ١٢ لسنة ٢٠٠٣) ما يستلزم تغيير اللوائح المعمول بها .. حيث ينص هذا القانون على استمرار العمل بها فيما يتعلق بالحقوق والمزايا إذا كانت هذه الحقوق أو المزايا أكثر مما ينص عليه القانون- بينما يصبح باطلاً أى نص- سواء كان وارداً فى اتفاقية أو لائحة أو عقد عمل فردى- إذا كان فيه انتقاص عن الحد الأدنى الوارد فى القانون.. غير أن ذلك لا يعنى أن هذه اللوائح غير قابلة للتغيير.. أو التعديل على الأقل .. لأنها تتضمن عدداً من النصوص التى لم يعد ممكناً تطبيقها الآن ..

س

ماذا يمكن أن نفعل عند تغيير أو تعديل اللوائح القائمة ؟

ج

كما سبق القول .. ليس فى هذا القانون- شأنه شأن أى قانون للعمل- ما يحول دون وجود لوائح أو اتفاقيات عمل جماعية .. أو حتى عقود عمل فردية تعطى مزايا أكثر للعمال .. وعلى ذلك فإن كثيراً من الأمر يصبح زمامه فى أيدينا .. ستخضع اللوائح أو اتفاقيات العمل الجديدة للمفاوضة ، حيث يمكن لنا إذن أن نمارس كل ما نستطيعه من ضغط من أجل الحفاظ على المكتسبات والحقوق القائمة .. بل يمكن لنا الحصول على أكثر منها إذا كنا على درجة كافية من الوعى بحقوقنا وتنظيم أنفسنا ، ومتابعة عملية المفاوضة على أية لوائح أو اتفاقيات حتى لا تجرى أو تقر بعيداً عنا بمعرفة المستويات العليا من التنظيم النقابى.

س

ما هو الحد الأدنى للأجور؟

ج

وفقاً للمادة ٣٤من قانون العمل "ينشأ مجلس قومى للأجور برئاسة وزير التخطيط يختص بوضع الحد الأدنى للأجور على المستوى القومى بمراعاة نفقات المعيشة وبإيجاد الوسائل والتدابير التى تكفل تحقيق التوازن بين الأجور والأسعار"..وقد أصدر رئيس الوزراء قراره رقم ٩٨٣ بتشكيل المجلس من ستة عشر عضواً ووزير التخطيط رئيساً غير أن خبراً عن اجتماع المجلس أو مباشرته لأعماله لم يُسمع حتى الآن ، والمفترض أن هذا المجلس يضم فى عضويته أربعة ممثلين للعمال كما أنه يضم أيضاً أربعة ممثلين لرجال الأعمال .أى أن عملية تحديد الحد الأدنى للأجور هذه ليست سوى مفاوضة اجتماعية كبرى لأنها تتم على المستوى القومى ..ولعل أهمية هذا الأمر لا تحتاج إلى تأكيد ..ليس فقط بالنسبة لعمال القطاع الخاص الذين يحتاجون أمس الحاجة إلى حد أدنى عادل للأجر يكفله القانون (وليس الحد الأدنى الهزلى الذى يحتسب الآن) ..ولكن أيضاً بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص بل والحكومة أيضاً حيث الجميع فى حاجة إلى تعديل هيكل الأجور الذى يبدأ من الحد الأدنى للأجور..

س

يشعر بعض العمال بالقلق من موضوع عقود العمل المؤقتة الذى ينص عليه القانون ..فما هى حقيقة هذا الأمر؟

ج

نحن جميعاً نشعر بالقلق من هذا الموضوع ..فهو أسوأ ما تضمنه القانون من نصوص ..لماذا؟

- لأنه فى القانون السابق (١٣٧لسنة ١٩٨١) كان الأصل هو العقد الدائم ، والعقد المحدد المدة هو الاستثناء. لذلك ..كان استمرار علاقة العمل يعد قرينة على وجود علاقة عمل دائمة حتى ولو لم يكن هناك عقد عمل مكتوب.
- لم يكن ممكناً أو جائزاً قانوناً لصاحب العمل أن يبرم مع العامل عقد محدد المدة أكثر من مرة واحدة ..حيث يعتبر العقد الجديد عقداً دائماً حتى ولو تم تحريره كعقد محدد المدة.
- هذه الضمانات قد انتهت الآن ..وأصبح من حق صاحب العمل أن يحرر مع العامل عقوداً محددة المدة لأى مدة زمنية ولأى عدد من المرات.
- إن هذا الوضع يثير القلق فيما يتعلق بأوضاع عمال القطاع الخاص ، وأى عمال يلتحقون بالعمل حديثاً سواء فى شركات قطاع الأعمال أو شركات القطاع الخاص..لأن صاحب العمل-طبعاً- سيفضل إبرام عقود محددة المدة معهم.
- ولكن فيما يتعلق بعمال شركات قطاع الأعمال العام الذين يعملـون الآن بعقـود دائمة (غير محددة المدة) فليس هناك ما يدعو للقلق بشأنهم.
- وحتى فى حالة بيع الشركات أو خصخصتها ..فإن التزامات صاحب العمل القديم تجاه العمال تنتقل كما هى إلى صاحب العمل الجديد ..لذلك فإن العمال سوف ينتقلون بعقودهم الدائمة إلى تبعية المالك الجديد.
- غاية ما فى الأمر أنه ينبغى التزام الحرص على استمرار هذا الوضع ، وعدم قبول تغيير هذه العقود لأى سبب من الأسباب ، أو أى من المغريات التى قد يقدمها صاحب العمل .

س

نعرف أن الكثير من أصحاب الأعمال يجبرون العمال على توقيع الاستقالة واستمارة ٦ مقدماً لكى يمكن لهم إنهاء خدمتهم وقتما يشاءون دون تعويضهم أو سداد مستحقاتهم..فما هو موقف القانون فى هذا الشأن؟

ج

يمكن القول أن القانون قد اتخذ خطوة إيجابية فى هذا الصدد..حيث نص فى المادة ١١٩ منه على "أنه لا يعتد باستقالة العامل إلا إذا كانت مكتوبة ، وللعامل المستقيل أن يعدل عن استقالته كتابة خلال أسبوع من تاريخ إخطار صاحب العمل للعامل بقبول الاستقالة ، وفى هذه الحالة تعتبر الاستقالة كأن لم تكن".

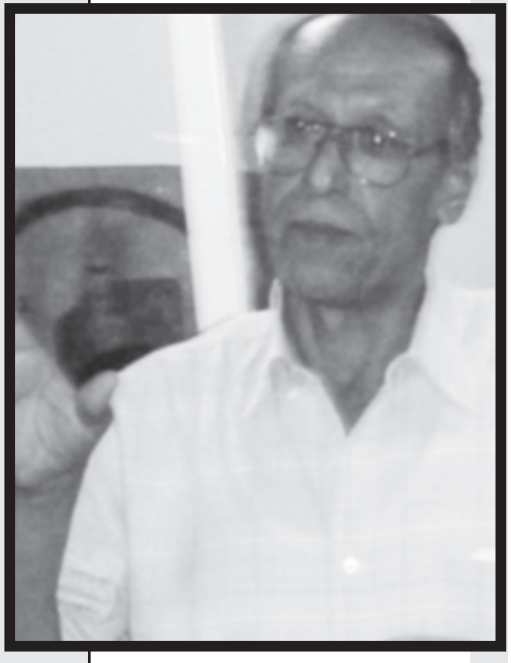
وإذا ما تخيلنا "السيناريو المعتاد" الذى عادة ما يحدث فى شركات القطاع الخاص ..فإن صاحب العمل إذا رغب فى التخلص من العامل قام بفصله من العمل وتأريخ الاستقالة التى كان قد سبق له أن أجبر العامل على التوقيع عليها مقدماً قبل استلام العمل بنفس تاريخ الفصل مدعياً أن العامل قد تقدم باستقالته..عندئذ يمكن للعامل أن يتقدم بشكواه إلى مكتب علاقات العمل الذى يقع محل عمله فى دائرته خلال أسبوع ، ويصبح ذلك بمثابة عدول عن الاستقالة فتعد كأن لم تكن ، فإذا أصر صاحب العمل على عدم إعادة العامل إلى عمله أصبح ذلك فصلاً صريحاً..وبطبيعة الحال تظل هناك مخاوف من التلاعب فى تاريخ الاستقالة .على الأخص إذا لم يكن لدى العامل ما يثبت حضوره إلى العمل وانصرافه منه ..لكننا يمكن أن نأمل فى تقلص هذه الظاهرة الخطيرة التى ظلت لسنوات تجرى تحت بصر وسمع الجميع دون أى محاولة للتصدى لها.

وعلى أية حال ..ينبغى أن ينتبه العمال جميعهم سواء فى القطاع الخاص ، أو قطاع الأعمال العام إلى تأريخ توقيعهم على أى إخطار من صاحب العمل على الأخص إذا كان إخطاراً بالفصل لكيلا يتم تأريخ الإخطار قبل موعده الفعلى على النحو الذى يهدر حقوقهم.

الرواد

عبد المنعم محمود .. ابن الكوك اللى ما بيحبش الظلم

فى شركة الكوك بدأ "عبد المنعم محمود" أول خطواته فى طريق العمل النقابى، لأنه كان يرى أن هذا هو الطريق لخدمه زملاءه من العمال .. كان دائما يكره الظلم متمسكا بحقه وحق زملاءه إلى أخر مدى .. كانت نقابات المصانع فى أيامه تلك لسه بخيرها، عاش حياته وسط العديد من القيادات النقابية التى لن تنساها ذاكرة الطبقة العاملة المصرية مثل خضرى منصور وفاروق عبد الحميد اللى لسه عمال الكوك فاكرينهم بكل خير لحد دلوقتى، ودول همه اللى علموه إزاى يدافع عن الحق، وعلموه إن الحق لازم له عامل مثقف علشان يقدر يشيله ويواجه بيه أى ظالم.. ومن هنا بدأ عبد المنعم يحب القراءة والإطلاع وخصوصاً فى القضايا العمالية.. أذكره وهو يتحدث عن أساتذته قائلا : خضرى وفاروق كانوا بيقولوا كلام من القلب ويدافعوا عن الناس.. وكانوا واثقين فى طرحهم للقضايا العمالية لأن كلامهم كان دايما مسنود."



بدأت رحلة عبد المنعم الطويلة مع العمل النقابي.. دخل الانتخابات خمس مرات.. سقط فى المرة الأولى لأنه كان داخل مع الفطاحل (الخضرى منصور، وفاروق عبد الحميد)، والأربع مرات التالية نجح .. مرتين وقفت المادة ٣٨ من قانون النقابات الخاصة بنسبة المهنيين عائق فى طريق دخوله التنظيم النقابى. وفى الدورة الرابعة ١٩٩٦/٩١، ورغم إنه كان المهنى الأول،ورغم فوزه استخدمت المادة ٣٨ استخدام متحايل علشان ينجح أحد النقابين المرضى عنهم، وتم استبعاده رغم نجاحه الساحق.. قام عبد المنعم برفع دعوى قضائية، وقضت المحكمة بأحقيته فى عضوية اللجنة النقابية وتعديل نتيجة الانتخابات فى ١٩٩٥/١٢/٣٠.. وفى إنتخابات ٢٠٠١/٩٦ كانت المادة اللعينة ٣٨ قُضى بعدم دستوريتها فى ١٩٩٥/٤/١٥، فخاض الانتخابات ونجح باكتساح ..

فى نوفمبر ١٩٧٤..كان موعد شركة الكوك فى حلوان مع تاريخ الحركة العمالية المصرية.. انتفض عمال الكوك انتفاضة رجت البلد كلها، ووصل صداها للجامعات اللى كانت لسه بتموج بحركة الطلبة.. ومكنش ده لمجرد اتساع الانتفاضة وشجاعة العمال وإصرارهم، ولا لمجرد نضج تنظيم حركتهم ونضج مطالبهم، ولكن فوق كل ده كانت تجربة لجان المندوبين.. سحب عمال الكوك الثقة من اللجنة النقابية وشكلوا "لجان مندوبى الأقسام".. تنظيم ديمقراطى عمالى يقدم لأول مرة بديل عمالى حقيقى للنقابات الحكومية الفاسدة اللى كل مهمتها هى الدفاع عن استغلال العمال (من رأسمالية الدولة أو من رأسمالية القطاع الخاص) وإدانة كل مظهر من مظاهر المقاومة العمالية.. وأحس ناس كتير -فى الكوك وفى حلوان وفى البلد كلها- إننا أمام طريق جديد للكفاح العمالى فى مصر..

وفى هذه الفترة عام ٧٤ بدأت إدارة شركة الكوك فى اقتطاع مزايا العمال، فانخفضت نسبة الحوافز من ٣٠٪ إلى ١٢,٥٪".. جاء الانفجار وتراجعت الإدارة وتشكلت لجان المندوبين.. كان فيه بوادر إن الناس عايزة تعيش بشكل أفضل، وكانت لجان المندوبين فرصة لعبد المنعم وزملاءه للتعبير عن رأيهم بشكل أوسع.. ومن خلال اختيار العمال أصبح عبد المنعم المتحدث عن العمال لأول مرة فى منبر علني.. اللجان أتشكلت وبعد تشكيلها اختارت ١١ عامل يحلوا محل النقابة وكان عبد المنعم واحد منهم".

ومن خلال المندوبين ارتفع صوت عم عبد المنعم مطالباً بحقوق العمال.. طال هو وزملاءه بطبيعة عمل ووجبة غذائية وحافز، وكل ده أتحقق نتيجة نضالهم، ولأن الناس كانت فى الوقت ده مهيأة تسمع كلام مش جاى من فراغ ولكن نتيجة علم ودراسة.. كانوا مجموعة واحدة بتحب بعض شكلوا تاريخ ناصح لشركة الكوك فى مسيرة الطبقة العاملة المصرية ..

خاض عبد المنعم الانتخابات النقابية خمس مرات وفى كل مرة كان محركه أنه يريد للحق أن يسود بين العمال، ولكن من خلال طريق شرعى يكفل له حق التحدث عنهم.. وبقدر الظلم الذى تعرض له فى ثلاث مرات من الخمس لم يتراجع عن السعى لانتزاع حقه فى تمثيل زملاءه.

وفى سنة ١٩٩٦ أصبح عبد المنعم نائبا لرئيس اللجنة النقابية لشركة الكوك.. وكان أبلغ دليل على إخلاص عبد المنعم لطبقته وإصراره على الدفاع عن حقوقها، إن هذا المنصب واللى فى العادة بيشجع القيادات على أنها تدى ظهرها للعمال ووشها للإدارة والاتحاد العام وتشوف مصلحتها معاهم، فإنه بالنسبة لعبد المنعم كان مناسباً لأنه يشعر أكثر بالتناقض بين حبه للعدل وإصراره على الحق وبين الطريق الشرعى اللى حاول يناضل من خلاله معظم حياته العملية.. صحيح إنه مفوتش فرصة يدافع فيها عن حقوق عمال الكوك إلا ودافع عنهم، وكثير ما نجح واخد لهم بعض من حقوقهم، رغم ظروف العمل النقابى السيئة، ورغم إن ممثلين العمال كانوا أقلية جوه النقابة..

منصب عبد المنعم النقابى لم يقف حاجزا بينه وبين انتماءه الطبقي، ولكن على العكس أعطاه ذخيرة أشد لكشف مساوئ النقابة وبعدها عن مصالح العمال،كان دائما يقول، "أنا بطبعى ما أحبش يقع ظلم على حد من العمال، أو أنى أسيب حق من حقوق عامل ينتهك، أو حقيقة عايزين يطمسوها.. فأقف لهم وأمنعهم من ده".



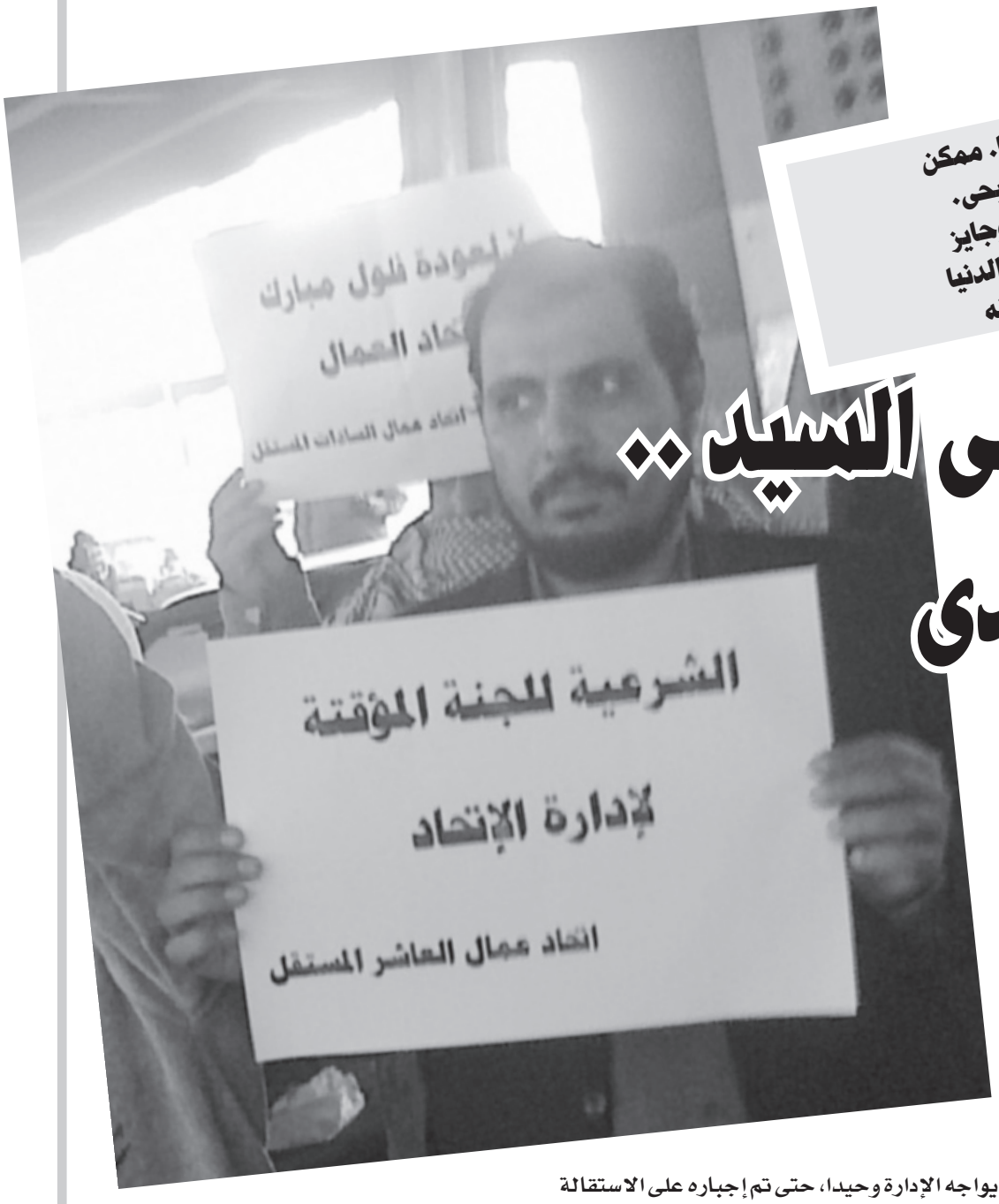
خاض عبد المنعم الانتخابات النقابية خمس مرات وفي كل مرة كان محركه إنه يريد للحق أن يسود بين العمال، ولكن من خلال طريق شرعى يكفل له حق التحدث عنهم.. وبقدر الظلم الذى تعرض له فى ثلاث مرات من الخمس لم يتراجع عن السعي لانتزاع حقه فى تمثيل زملاءه.



واحد منا

واحد منا.. عامل زينا. ممكن يكون مسلم وجايز مسيحى. يمكن يكون صعيدى.. وجايز يكون بحيرى. عملت إيه الدنيا معاه. تعالوا نعرف حكايته

مندور مصطفى السيد.. وصلابة التحدى



مع بداية انطلاق قطار الحركة النقابية المستقلة فى مصر، كان صاحبنا من أوائل نشطاء دار الخدمات النقابية والعمالية الذين قرروا قيادة القطار فى مدينة العاشر من رمضان، لوعيه منذ سنوات طويلة بمدى الحرمان الذى يعانيه عمال العاشر من التمثيل النقابى الحقيقى، التمثيل النقابى البعيد كل البعد عن ممارسات التنظيم القديم التابع للنظام البائد.. قرر صاحبنا رغم الصعوبات أن يساهم فى تحرير عمال العاشر من قبضة رجال الأعمال وذلك بنشر فكرة النقابات المستقلة.. تلك النقابات الحرة والمعبرة بصدق عن مصالح عمال العاشر لإعادة التوازن بين طرفى العملية الإنتاجية.. ليتحول العمال إلى رقم هام فى المعادلة الثلاثية.. الحكومة.. رجال الأعمال.. العمال.

صاحبنا هو "مندور مصطفى السيد " ابن مركز أولاد صقر بمحافظة الشرقية، متزوج ولديه ثلاثة أبناء، هو خريج كلية التجارة جامعة الزقازيق، بدأ رحلة نضاله بالعمل محاسبا فى شركة أمير الوطنية للصباغة عام ١٩٩١، ثمانية سنوات قضاها صاحبنا مدافعا عن حقوق زملاءه من العمال، فعمله كمحاسب جعله يدرك مدى الظلم الواقع على العامل البسيط.. فصاحب العمل الذى يراكم الملايين كأرباح سنوية يبخل بالفتات على عمال الشركة أصحاب الفضل فى هذه الملايين، هاله أيضا التفاوت غير المنطقى بين المرتبات بين عملاء إدارة الشركة والعمال البسطاء.. لم يستطع أن يصمت فبدأ فى توعية العمال بحقوقهم، سنوات ليست بالقليلة حاول فيها توعيه العمال ليتم تصنيفه من قبل إدارة الشركة كمشاغب ومثير للقلاقل.. لم يكن وقتها يسمع أساسا عن النقابة، كان يمارس عمله كعامل نقابى دون أن يدرى ما هى النقابة، فكل هذه المئات من الشركات والمصانع فى مدينة العاشر من رمضان لم يكن بها نقابات إلا قليلا.. ثمانية سنوات حاول فيها "مندور " أن يجمع عمال شركته على كلمة سواء، إلا أن ضعف العمال أمام خوفهم من فقدان مصدر رزقهم جعله يواجه الإدارة وحيدا، حتى تم إجباره على الاستقالة وترك الشركة فى عام ١٩٩٩..

لم ييأس "مندور" والتحق بالعمل فى الشركة المصرية الإيطالية للعبوات (ايروباك) بوظيفة مدير مخازن، ليعود لممارسة هوايته فى الدفاع عن حقوق عمال الشركة، وما بين شد وجذب بينه وبين إدارة الشركة تمر السنوات، حتى يسمع صاحبنا بالنقابات المستقلة ليجد فيها ضالته المفقودة، فهى السبيل الوحيد لتوحيد العمال ورفع صوتهم عاليا، ولما لا وقد فعلها الشعب المصرى بثورته المجيدة فى ٢٥ يناير الماضى.. ليسارع مندور إلى مقر دار الخدمات النقابية والعمالية بمدينة العاشر من رمضان ليعرف أكثر عن ماهية النقابة وكيفية إنشاءها.. ويبدأ على الفور فى جمع التوقيعات اللازمة من زملاءه الذين منحوه ثقتهم قبل ذلك بكثير، وعلى الرغم من رفض صاحب العمل إنشاء النقابة إلا أن مندور وزملاءه ينجحون فى إشهار نقابتهم شهر مايو الماضى.. ليأتى أول رد فعل صاحب الشركة بأن يلغى الحافز الشهرى لمندور فى محاولة منه لتخويف باقى عمال الشركة وإجبارهم على الاستقالة من النقابة.. كان على مندور أن يصمد أمام هذه الضربات كى يضرب المثل الحى لعمال الشركة على الصمود، صمد مندور على الرغم من تخفيض راتبه إلى أكثر من النصف.. تضامن معه عمال الشركة دفاعا عن نقابتهم الوليدة التى وجدوا فيها الأمل للخروج من نفق الحلول الفردية.

لم يتوقف صاحب العمل الذى اخذ على عاتقه محاربة مندور ونقابته باستخدام كافة الأساليب الممكنة، فقام بتوجيه الضربة الثانية بنقل مندور من مدير مخازن إلى عامل مخازن، وهو ما أثار حفيظة عمال الشركة الذين دخلوا فى إضراب عن العمل من ٢٠١١/٩/١٨ وحتى ٢٠١١/٩/٢١ مؤكدين عدم فض إضرابهم إلا بعد عودة كافة حقوق "مندور" والاعتراف بالنقابة المستقلة.. فلم يجد صاحب العمل الذى تعود على أن العمال هم عبيد لديه إلا أن استأجر بلطجية هاجموا العمال المضربين، واختطفوا مندور عنوة واجبروه تحت تهديد السلاح على توقيع استقالته.. يقول مندور: رغم كل ذلك ما زال عمال الشركة متماسكين مصممين على الحفاظ على نقابتهم، ورغم وجودى خارج الشركة منذ شهرين إلا أن زملائى ما زالوا على اتصال دائم بى ومعركتنا مع صاحب العمل لم تنتهى عند ذلك، بل هى بدأت وسنواصل حتى لو كلفنا ذلك دفع حياتنا ثمنا لحريتنا وحقوقنا.

دار الخدمات النقابية والعمالية



منظمة من منظمات المجتمع المدني المصري غير الحكومية، وقد بادر إلى تأسيسها في مارس ١٩٩٠ عددٌ من القادة والنشطاء العماليين الفاعلين مستلهمين في ذلك خبرات الحركة العمالية المصرية، ومستجيبين لحاجتها الملحة - التي أخذت في التنامي آنذاك - إلى بناء مؤسسة مستقلة تعبر عن تيارها المطالب بالحقوق الديمقراطية العمالية، وتساهم في تطويرها وتعزيزها، فضلاً عن تقديم الدعم والخدمات المباشرة لها، وملء الفراغ الناجم عن تخلى التنظيم النقابي "الرسمي" عن واجباته الأساسية.

أهداف الدار

١- دعم وتطوير الحركة العمالية والعمل على تمكينها وتعزيز قدراتها.

٢- مساندة المطالب العمالية الديمقراطية والعمل على تحقيقها وعلى الأخص الحق في الإضراب، وحق العمال في بناء منظماتهم النقابية المستقلة.

٣- العمل من أجل إعمال معايير العمل الأساسية، وتحسين شروط العمل القائمة.

٤- دعم وتطوير قدرات العمال ومهاراتهم.

٥- المساهمة فى تطوير الأوضاع الديمقراطية فى المجتمع.

٦- العمل على تطوير الحركة العمالية فى القطاعات العمالية الجديدة (القطاع الخاص في المدن الصناعية الجديدة، القطاع الخدمي، القطاع غير الرسمي)

٧- دعم مشاركة المرأة فى المجتمع وخاصة فى الحركة العمالية والنقابية

٨- الدفاع الاجتماعى عن الفئات المهمشة اجتماعياً، والعمل من أجل تمكينها.

٩- بناء الجسور مع الحركات العمالية والنقابية على الصعيد العالمي وتطوير آليات التعاون والعمل المشترك.

الأنشطة

تعمل الدار على تحقيق أهدافها من خلال عدد من البرامج:

أولاً: برنامج العمل الدعوى والحملات

تهدف الدار من خلال هذا البرنامج إلى إعمال معايير العمل الأساسية، وتحسين شروط العمل، وتسعى إلى تعزيز الحركة العمالية فى نضالاتها من أجل تحقيق المكتسبات في هذا المجال.

١- الحملات:

وقد كان أبرزها خلال الأعوام الأخيرة:

• حملة قانون العمل

وهى الحملة التي صاحبت ولاحقت خطوات إعداد القانون وإصداره على مدى تسع سنوات..متعقبة مشاريعه المتتابعة بالدراسة والتعقيب منتهية إلى اقتراح مواد بديلة.. وخلال الشهور الأخيرة السابقة على إصدار القانون استطاعت الدار بالتعاون مع بعض الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى تطوير شبكة واسعة لإدارة الحملة التى اتسعت لتنظيم المؤتمرات، ومخاطبة أعضاء البرلمان، واللقاء مع رئيسه وعدد من نوابه، حيث نجحت الحملة فى تعديل بعض مواد القانون(وإن استعصت بعض المواد الأخرى على التعديل).

• حملة العلاوة الدورية

وهى الحملة التي تلت صدور قانون العمل فى إبريل ٢٠٠٣ مطالبة بتطبيق النسبة التى قررها القانون للعلاوة الدورية (بحد أدنى٧٪)..حيث نجحت الحملة فى تحقيق مستهدفها.

• حملات دعم التحركات العمالية

تقوم الدار بتنظيم حملات المساندة للتحركات العمالية فى مواقع العمل المختلفة ..وذلك لتعزيز هذه التحركات، والدفاع عنها فى مواجهة أي من صور الانتهاك أو التحرش ..فضلاً عن تدعيم مطالبها، وتوسيع فرص النجاح..ومن أبرز هذه الحملات المساندة فى السنوات الثلاث الأخيرة: حملة مساندة عمال الأسبستوس، حملة عمال الساموللى للغزل والنسيج، حملة عمال غزل قليوب، حملة عمال شركة طرة للأسمنت، حملة عمال شركة أسمنت حلوان، حملة عمال شركة النوبارية للحاصلات الزراعية).

٢- أعمال الرصد والمراقبة

وتتضمن رصد مختلف صور وأشكال الانتهاكات لمعايير العمل الأساسية، وإصدار التقارير بشأنها.

٣- بناء الجسور مع الحركات العمالية والحركات الاجتماعية على المستوى الدولى

من خلال الأنشطة التالية:

• المشاركة في الفعاليات التي تنظمها هذه الحركات.

• إعلاء صوت الحركة العمالية المصرية المستقلة فى المحافل الدولية المختلفة.

• التنسيق مع المنظمات النقابية المختلفة لتطوير التضامن العمالى.

• المشاركة فى الحملات التى تنظمها الحركات النقابية أو الحركات الاجتماعية العالمية دفاعاً عن حقوق العمال، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أو من أجل تجارة عادلة، ونظام اقتصادى عالمى أكثر عدلاً.

٤- المشاركة فئ الفاعليات المختلفة من أجل تطوير الديمقراطية فى المجتمع ككل.

ضمن ذلك ساهمت الدار خلال عام ٢٠٠٥ فى تطوير ائتلاف المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات، مشاركة في أعمال مراقبة الانتخابات الرئاسية، والانتخابات البرلمانية.

٥- مجلة كلام صنايعية

مجلة نصف شهرية تصدرها الدار، وتعد المجلة العمالية المستقلة الوحيدة في مصر. وهى تختص المجلة بمتابعة الأوضاع العمالية، وتضم عدداً من الموضوعات والتحقيقات، وتتابع التحركات العمالية فى المواقع المختلفة متشابكة مع الحملات التى تنظمها الدار لدعم هذه التحركات... حيث يتم توزيع ثلاثة آلاف نسخة من كل إصدار.

ثانياً: برنامج الدعم والمساندة وتطوير المشاركة المجتمعية

ويضطلع هذا البرنامج بالأنشطة التالية:

١- تقديم المساعدة القانونية التى تتضمن:

• تقديم الاستشارات القانونية اليومية المباشرة فيما يتعلق بحقوق العمل والحقوق النقابية.

• تقديم الخدمات القانونية العاجلة بمساعدة العمال على اللجوء للجهات الإدارية المختصة عند الحاجة.

• المساندة القانونية للتحركات العمالية الاحتجاجية (الإضراب أو الاعتصام).

• إقامة الدعاوى القانونية أمام المحاكم لاقتضاء الحقوق العمالية، ومباشرة القضايا سواء كانت فردية أو جماعية (حيث تنصرف معظم القضايا إلى حالات الفصل التعسفي، شروط العمل وعلى الأخص عدد الساعات والجزاءات التعسفية، الحقوق التأمينية والتعويض عن إصابات العمل).

٢- تطوير الوعى العمالى

• تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل حول قضايا العمل والعمال.

• إصدار الكتيبات المبسطة والشارحة لقوانين العمل والحقوق العمالية.

٣- تطوير العلاقة بالمجتمعات المحلية التى تقع بها فروع الدار، والعمل من أجل حفز وتفعيل المشاركة المجتمعية فيها من خلال:

• تقديم بعض الخدمات المباشرة للعمال والسكان بهذه المناطق.

• الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في هذه المجتمعات.

ثالثاً: برنامج تطوير قدرات العمال (المدرسة العمالية)

تتلخص أهداف هذا البرنامج في تزويد العمال- وعلى الأخص نشطائهم- بالمعارف، والمهارات، والتوجهات اللازمة لتطوير أدوارهم وقدراتهم للقيام بالمهام الآتية:

• تطوير قدرات العمال، وإمكانياتهم في معرفة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والتعبير عنها، وتطوير الأدوات المناسبة للدفاع عن هذه الحقوق.

• توضيح وتدعيم المفهوم الصحيح للنقابات العمالية بين صفوف العمال- كما ينبغي لها أن تكون- باعتبارها تنظيماً مستقلاً يمثل العمال، وأداتهم التنظيمية في الدفاع عن حقوقهم.

• تطوير قدرات العمال، وإمكانياتهم في رفع وعى غيرهم من العمال وحفز مبادراتهم للدفاع عن حقوقهم.

• تطوير قدرات العمال، ومهاراتهم في استخدام الأدوات المختلفة دفاعاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، والعمل كجماعات للضغط، أو فريق للمفاوضة الجماعية.

• حفز المشاركة العمالية، وتنمية إدراك العمال لمفهوم وحدة الحركة العمالية، ودورها فى خلق مجتمع أكثر عدالة

وقد تم تطوير المنهج التدريبى للمدرسة على أساليب من شأنها حفز وتشجيع التفكير الخلاق والمستقل .. حتى يتسق المنهج مع هدفه فى تطوير فاعلية العمال ونشطائهم ..في دعم شعورهم بالاستقلالية، وتنمية قدرتهم على الإبداع.. أن يكتسبوا القدرة على التفكير الناقد والتحليل .. أن يتمكنوا من قراءة تجارب زملائهم والاستفادة منها .. وأن يصبح بمقدورهم فهم علاقات العمل، وتحديد ملامحها ووضع البرامج الملائمة للتعامل معها.

وهكذا تم تبنى وإتباع منهج حل المشكلات، وأسلوب مشاركة الدارسين فى العملية التعليمية ذاتها...من خلال عدد من البرامج التى يتم تدريب المتدربين عليها.

كلام صنايعية

نشرة غير دورية

رئيس التحرير
عادل زكريا

المدير الفنى
عدنان النجار

مونتاج الكترونى
أحمد شريف
أسماء فتحى
مها صبحى

المراسلات والاتصال

دار الخدمات النقابية والعمالية

البريد الالكترونى: ctuws.ctuws@gmail.com
الموقع الالكترونى: www.ctuws.com

المركز الرئيسى: حلوان: ١/أ شارع محمد سيد أحمد -عمارات بتروجاس - عمارة الاسكندرية الدور الأول شقة٢.. تليفون/ فاكس٢٥٥٩٣٩٣٢ - ٠٢/٢٥٥٩٣٩٢٩

الفروع: حلوان - المساكن الاقتصادية بلوك ٨ مدخل ٢ شقة ١٠١ الدور الثانى.. تليفون: ٠٢/٢٥٥٥٧٠١٤

المحلة الكبرى: مساكن أبو شاهين عمارة ٣ مدخل (ب) شقة ٣ أمام فرن أبو شاهين.. تليفون/فاكسن: ٠٤٠/٢٢٠٢٤٨٦

العاشر من رمضان: مجمع عبدالمقصود السكنى عمارة (١٣) شقة (١٨).. تليفون/فاكس: ٠١٥/٣٥٤٥٣٣

نجع حمادى: شارع الشيخ حفنى- خلف مكتب البريد القديم.. تليفون: ٠١٠٩١٥٦٠٢٣ / ٠١٤٠١٩٢٨٥٤

مدينة السادات: محور خدمات الحى الثانى- قطعة رقم٣ شقة رقم ٨- خلف مستشفى دار الشفا

كلام صنايعية

الثورة مستمرة فى اليمن



غضب عمالى ضد سياسات التقشف الإيطالية





توقفت يوم الاثنين ١٢ ديسمبر نقابات العمال الرئيسية فى إيطاليا عن العمل لمدة ثلاث ساعات اعتراضا على الخطة التقشفية التى وضعتها حكومة ماريو مونتى لتصحيح ميزانية البلاد المتأزمة، تلا ذلك وقفة احتجاجية أمام مقر الحكومة فى العاصمة روما.

وجاء تثبيت الإضراب بعد فشل النقابات الثلاثة (النقابة الإيطالية العامة للعمل) و(الاتحاد الإيطالى للنقابات العمالية) و(الاتحاد الإيطالى للعمل) فى إقناع الحكومة بإجراء بعض التعديلات على الخطة الاقتصادية فى اجتماعها غير الرسمى مع مجلس وزراء ماريو مونتي. . فلم تحصل النقابات على رد مقنع من مونتى فيما يتعلق خصوصا بمطالبها بإعادة النظر فى التدابير المتعلقة بمعاشات التقاعد وضريبة السكن الأول. ووصفت اللقاء بـ"المخيب" إذ رد مونتى على مطالبها "بالتزامات عامة".

وجاء فى بيان صادر عن الحكومة الإيطالية أن الحكومة قدمت التفاصيل والتوضيحات لعرض نزاهة المرسوم، وأن "الحكومة انطلقت من الضرورة القصوى التى فرضتها الكوارث المالية والاقتصادية التى أثرت على بلدنا ضمن أزمة أوروبية واسعة النطاق". وشدد البيان على أن "الحكومة لن تغير من ميزانية وهيكلة حزمة التدابير القيد المناقشة فى البرلمان".

وكانت الأحزاب السياسية والنقابات قد قدمت فى الأيام الماضية نحو ١٣٠٠ مقترح تعديلى على الخطة التقشفية.

وتتفق معظم المقترحات على ضرورة رفع سقف معاشات التقاعد من ٩٠٠ إلى ١٤٠٠ يورو، وإعادة النظر فى ضريبة السكن الأول بحيث تحدد قيمة الضريبة السنوية على أساس دخل وعدد أفراد الأسرة بدلاً من فرض ضريبة ٢٠٠ يورو سنويا على حد سواء.

وتطالب بعض الأحزاب ببيع الترددات الرقمية للبث التلفزيوني، التى منحتها حكومة بيرلسكونى مجاناً، فى المزاد العلني، فى حين اقترح بعضها الآخر فرض ضريبة السكن على الكنيسة الكاثوليكة وبعض المعابد الدينية الأخرى الموجودة فى إيطاليا.

وفى حديث مع المحلل الاقتصادى والسناتور عن حزب "مستقبل وحرية لإيطاليا" ماريو بالداسّارّى المؤيد لحكومة مونتي، قال إن "الخطة الاقتصادية طارئة وضرورية للرد على الأزمة الاقتصادية للأسواق المالية العالمية. وحتما كان على إيطاليا عملها وإلا لكانت انهارت الأسواق الإيطالية".

لكن، وحسب بالداسّارّي، كان من الأفضل أن تركز الحكومة على النفقات العامة للدولة بشتى أشكالها من استقطاع معاشات البرلمانيين إلى تقليص ميزانيات الحكومة والبلديات والمحافظات وملاحقة التهرب من الضريبة وما إلى ذلك، وهو ما لم تفعله الحكومات السابقة ولا حتى حكومة مونتي.

وإرتفاع عدد الجوعى فى المدن الأمريكية



أفاد مسح أميركى بأن عدد الجوعى ارتفع فى معظم المدن الأميركية فى الماضى ومن المتوقع أن يواصل الارتفاع فى ٢٠١٢.. وأضافت مؤسسة مؤتمر رؤساء البلديات فى الولايات المتحدة فى مسح شمل ٢٩ مدينة بأن ٨٦٪ من تلك المدن ذكرت أن طلبات المساعدات الغذائية الطارئة زادت فى العام الماضي. وقالت مدينتان إن الطلبات ظلت مستقرة.

وجاءت البطالة فى مقدمة أسباب الجوع يليها الفقر وانخفاض الأجور وارتفاع تكاليف السكن.

ولا تتوقع أى من تلك المدن أن تتراجع طلبات المساعدات الغذائية الطارئة فى العام القادم. وتوقع ٩٣٪ من تلك المدن أن تزيد الطلبات.

وارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون بلا مأوى ٦٪ فى المتوسط فى المدن التى شملها المسح، إذ قالت ٤٢٪ من المدن إن العدد ارتفع بينما قالت ١٩٪ إن العدد بقى بلا تغيير.

فى الوقت نفسه ارتفع عدد الأسر التى لا مأوى لها بنسبة ١٦٪ فى المتوسط.

وتوقع مسئولون فى ٦٤٪ من المدن أن يرتفع عدد الأسر التى تعيش بلا مأوى وتوقع ٥٥٪ منهم ارتفاع عدد الأفراد المشردين.

وفى الشهر الماضى قالت الولايات المتحدة إن عدد الفقراء سجل مستوى قياسيا بلغ ٤٩ مليونا فى ٢٠١٠ أى ما يعادل ١٦٪ من إجمالى السكان، مع تدهور وضع الاقتصاد الأميركي، ووصلت معدلات الفقر بين كبار السن والآسيويين وذوى الأصول اللاتينية درجة أعلى مما كان معروفا من قبل.

وتتناقض النتائج مع البيانات الرسمية للفقر التى صدرت فى سبتمبر والتى قالت إن عدد الأميركيين الفقراء بلغ ٤٦,٢ مليونا من سكان البلاد البالغ ٣٠٩ ملايين نسمة.